٣

النتائج السلبية للتنمية الرأسمالية فى الدول النامية

إن النتائج التى تم التوصل إليها فى القسمين السابقين من هذا الفصل بشأن فشل النموذج الرأسمالى المستند إلى توافق واشنطون وسياساته الليبرالية الجديدة ، وبشأن الحاجة إلى نموذج بديل للتنمية أقدر على الوفاء بوعد الخروج من التخلف وإنجاز التنمية الشاملة والمطردة ، قد تأسست على بحث الحالة المصرية وحدها . وربما يرى البعض أن الاستناد فى رفض النموذج الرأسمالى إلى النتائج السلبية لتطبيقه فى مصر غير كافٍ أو غير مقنع . إذ قد يقال أن هذا النموذج قد أحرز نجاحاً لا بأس به فى دول نامية كثيرة ، وأن الفشل الذى أسفر عنه تطبيق النموذج فى مصر إنما يعود إلى سوء التطبيق ، لا إلى عيوب جوهرية فى النموذج ذاته .

ولذا سيكون من المفيد قبل أن أقدم خصائص النموذج البديل للتنمية فى القسم (٤) ، أن أتناول خبرات تطبيق النموذج الرأسمالى فى الدول النامية الأخرى ، وأن أتحقق مما إذا كانت حالات النجاح ــ خاصة فى دول شرق آسيا المعروفة بالنمور ــ تنتسب حقاً إلى النموذج الرأسمالى / الليبرالى أم أنها تنتمى إلى نموذج آخر ذى مواصفات مغايرة . وسوف يتضمن هذا العرض أيضاً تقييماً نقدياً لمواقف البنك الدولى المروجة لتوافق واشنطون والداعية إلى عولمة الليبرالية الاقتصادية الجديدة[1] .

---

(١) الجزء الأكبر من مادة هذا القسم ، وكذا فى الأقسام التالية من هذا الفصل ، عبارة عن صياغة مطورة ــ بالتحديث لبعض المعلومات والتنقيح لبعض الحجج ــ للدراسة التى قدمها المؤلف إلى المؤتمر الدولى للمعهد العربى للتخطيط الذى عقد فى بيروت فى الفترة ٢٠ ــ ٢١ مارس ٢٠٠٦ ، وعنوانها : " نموذج التنمية المستقلة ــ البديل لتوافق واشنطون وإمكانات تطبيقه فى زمن العولمة " . وقد نشرت هذه الدراسة فى كتاب مستقل ضمن سلسلة الدراسات الخاصة التى أصدرها المعهد فى صيف ٢٠٠٦ .

وكما سوف يتبين للقارئ ، فإن فشل النموذج الرأسمالى المؤسس على توافق واشنطون فى مصر ليس حالة خاصة بأية حال ، ولا يمكن نسبة هذا الفشل إلى سوء التطبيق وحده . إذ أن هذا الفشل قد لوحظ فى تجارب دول نامية أخرى كثيرة . وليس من المتصور أن تكون كل هذه الدول قد أخطأت فى تطبيق النموذج . كما أن حالات النجاح المرصودة فى النمور الآسيوية ـــ ومن قبلها الدول الصناعية الأقدم ـــ قد استندت إلى سياسات تختلف عن تلك السياسات التى ينصح بها توافق واشنطون . ومن هنا سوف تتأكد الحاجة إلى نموذج بديل للتنمية يسترشد بخبرات النجاح قديماً وحديثاً فى الإفلات من أسر التخلف والانطلاق على طريق التنمية .

وكما سبق ذكره فإن النموذج الرأسمالى للتنمية ينطلق من توافق واشنطون الذى عرضت أهم مكوناته فى الملحق (١) ، وذلك استناداً إلى البيان الذى قدمه جون وليامسون مبتكر عبارة " توافق واشنطون " . ويمكن اختزال مضمون هذا التوافق فى أربعة عناصر :

أ - اقتصاد السوق الحر هو الآلية الرئيسية لتشغيل وإدارة الاقتصاد وتوجيه التنمية ، وهو ما يقتضى إزالة " التشوهات " السعرية التى باعدت بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية من خلال سياسات الدعم الحكومى .

ب- مبادرات القطاع الخاص المحلى والأجنبى هى الركيزة الأساسية للتنمية ، ولذا يتعين على الحكومة أن تعمل كل ما فى وسعها لتهيئة بيئة أعمال جاذبة ومشجعة للقطاع الخاص .

جـ- تصغير الحكومة ، وخاصة انسحابها من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى وتقليص دور التخطيط أمر ضرورى ، وذلك باعتباره المعادل الموضوعى للتوسع فى الاعتماد على قوى السوق وعلى القطاع الخاص .

د - فتح الاقتصاد ، لاسيما من خلال تحرير التجارة وإزالة القيود على حركة الأموال عبر الحدود ، ومن ثم الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى شرط أساسى لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية .

وسوف يتركز العرض التالى لنتائج تطبيق النموذج الرأسمالى للتنمية على أربع قضايا ، وإن كان لن ينحصر فيها كلية[1] :

أ - قضية تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

ب- قضية السوق الحرة والمبادرات الخاصة والحكومة الصغيرة .

جـ- قضية الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات متعدية الجنسية .

د - قضية التبعية .

قضية تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى:

تشير الوقائع التاريخية إلى أن التحرير قبل التمكين خطر جسيم ، لأنه يلحق أفدح الضرر بإمكانات التنمية . ويقصد بهذه العبارة أنه ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التى لم تتمكن بعد من تطوير هياكلها الاقتصادية وبناها المؤسسية بما يجعل لها قدرة تنافسية فى عدد من الصناعات ، وبين الدول المتقدمة التى رسخت أقدامها فى ميدان الصناعة وامتلكت ناصية التقدم العلمى والتكنولوجى وصارت تستحوز على مراكز تنافسية ليس من السهل التصدى لها . إن هذا التحرير السابق لأوانه يفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالمية ، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة . بل إن هذا التحرير المتسرع يدخل الصناعات المحلية فى سباق غير متكافئ يقضى عليها بالخراب والدمار . وهو بهذه الصورة يتناقض مع حق أساسى من حقوق الدول النامية وهو الحق فى فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء المزايا التنافسية . أى أن توافق واشنطون يتعارض على هذا النحو مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى تقضى به قواعد العدالة وتنص عليه المواثيق الدولية باعتباره الشرط الضرورى لوضع مبدأ "الحق فى التنمية" موضع التنفيذ فى الدول النامية .

---

(١) إذ سوف يشتمل العرض أيضاً على إشارات لنتائج التحرير المالى والخصخصة وتحرير أسواق العمل وغيرها من عناصر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة .

فالتحرير المطلوب للتجارة لا يقتصر على مجرد فتح الاقتصاد أمام المنتجات الأجنبية ، بخفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على الواردات أو إلغائها وإزالة أى حماية جمركية للمنتج الوطنى ، بل إنه يمتد إلى الإقلاع عن توجيه أى دعم للصناعات المحلية قد يساعدها على الصمود فى وجه المنافسة فى الداخل أو على التصدير إلى الخارج . والحق أن الحماية والدعم كانا يمارسان على نطاق واسع فى الدول التى صارت الآن متقدمة ، وكذلك فى الدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا . وهذه الممارسات تعتبر إعمالاً لنظرية حماية الصناعة الناشئة التى طورها الاقتصاديون الرأسماليون فى أوروبا الغربية وفى أمريكا ، وارتبطت باسم الاقتصادى الألمانى المهاجر إلى أمريكا " فردريش ليست " فى منتصف القرن التاسع عشر .

إن حقائق التاريخ الاقتصادى لأوروبا وأمريكا تشير إلى أن التنمية لم تحدث هناك على أساس السياسات والمؤسسات التى يوصى بها الليبراليون الجدد الدول النامية ، أو يفرضونها عليها . بل قامت التنمية وجرى التصنيع وراء أسوار الحماية . وعندما أحرزت بريطانيا قدرة تنافسية عالية وأرادت فتح أسواق الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا ـــ التى كانت دولاً أقل تقدمًا بالقياس إلى بريطانيا ـــ أمام منتجاتها ، وروجت لذلك تحت راية حرية التجارة ، كان تصرفها فى رأى " ليست " كتصرف من يزيح أو يرفس السلم الذى صعد عليه إلى القمة ، حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها[1] .

و لم تكف الدول الصناعية عن اللجوء إلى أدوات الحماية من المنافسة الأجنبية ، و لم تقلع عن سد منافذ دخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها ، حتى بعدما أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ، وبعدما أصبح لها من القدرات التنافسية ما لا يسهل تحديه ، وحتى بعد ما قامت هى ذاتها بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فى سنة ١٩٤٧ والتى تتلخص رسالتها ويتحدد سبب

(١) راجع هذه القصة فى :
Ha-Joon Chang, "Kicking away the ladder: Neoliberals rewrite history",Monthly Review, vol. 54, no. 81, January 2003, pp. 10-15.

وجودها فى أمر واحد وهو : تحرير التجارة[1] . ولم تزل الدول المتقدمة التى حولت " الجات " إلى منظمة للتجارة العالمية فى ١٩٩٥ تعرقل بسبل شتى دخول المنتجات التى تتمتع فيها الدول النامية بمزايا تنافسية إلى أسواقها ، لاسيما المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة ، وذلك فى الوقت التى تمارس ضغوطاً مكثفة من أجل فتح أسواق الدول النامية أمام تجارتها واستثماراتها دون تمييز وتصر على إبقاء الدعم الزراعى عند مستويات مرتفعة لصالح منتجيها .

> إن دروس التاريخ لا تؤيد منطق الليبرالية الجديدة فى تحرير التجارة وإلغاء الحماية والدعم الهادف إلى مساعدة الصناعات الناشئة فى الدول النامية على اكتساب القدرة التى تمكنها فيما بعد من مواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية .

وقد لخص هذه الدروس التقرير الذى أصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان "جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس"[2]، بدقة بالغة ، وذلك على النحو التالى الذى يدحض إدعاءات توافق واشنطون:

(١) العلاقة المتيقن منها هى أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً ، وليس قبل ذلك . أى أن النمو هو ما يؤدى إلى تحرير التجارة ، وليس العكس .

(٢) يعتبر الاندماج فى الاقتصاد العالمى نتيجة للنمو والتنمية الناجحين ، وليس شرطاً مسبقاً لهما . أى أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ .

---

(٢) حول تعارض السلوك العملى للدول المتقدمة مع المبادئ الأساسية للجات ، راجع : إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتها ــ النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠١ .

(1) UNDP et al, Making Global Trade Work for People, Earthscan Publications, 2003."

وهذه الدراسة متاحة على موقع UNDP على الإنترنت : www.undp.org.

(٣) ليس من المنطقى تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر عن مستوى التطور الذى أحرزته كل منها . وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التى تحابى الأطراف الأضعف فى الاقتصاد العالمى (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والمتميزة باصطلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجارى العالمى ، وليست مجرد استثناءات منها .

(٤) ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجارى الحالى على الترويج لتحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية . وهو ما يعنى ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج ، والتى عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى فى النظام الاقتصادى والتجارى العالمى ، وإفساح المجال بالتالى أمام الدول النامية لتغليب مصالحها الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية .

فإذا كان المجتمع الدولى يركز فى الآونة الأخيرة على الارتقاء بالتنمية البشرية والاهتمام بتخفيض الفقر واللامساواة ، واعتبر أن إنجاز أهداف الآلفية من المعارك التى يتعين كسبها ، فمن المهم ملاحظة أن التركيز فى هذا الاتجاه قد يتناقض مع الإلحاح فى الوقت ذاته على إدماج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى ، والتعامل مع مؤشرات مثل نمو الصادرات ونسبة التجارة إلى ن.م.أ. وتحرير الواردات كما لو كانت مؤشرات للتنمية البشرية ، وكما لو كان التقدم طبقاً لهذه المؤشرات مرادفاً للتقدم فى تخفيض الفقر واللامساواة . ولهذا فقد حذر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ من هذا الخلط ، ونبه إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الشروط التى يتم بموجبها اندماج الدول فى الأسواق العالمية[1] .

ويشير التقرير فى هذا الصدد إلى مقارنة ذات دلالات هامة بين كل من فيتنام والمكسيك . فقد قطعت كل منهما شوطاً طويلاً على طريق العولمة بمعنى الاندماج فى الاقتصاد العالمى طبقاً للمؤشرات الاقتصادية المعتادة . ولكن البون شاسع بينهما عند

(1) UNDP, Human Development Report 2005, op.cit.

المقارنة بين أوضاعهما بناءً على مقاييس التنمية البشرية . فالاشتراك العميق فى التجارة ساعد فيتنام على تسريع التنمية البشرية ، بينما لم يرافق النجاح التصديرى للمكسيك سوى تقدم متواضع فى هذا الشأن ، بل وفى معدل نمو متوسط دخل الفرد (٥% فى فيتنام ، ١,٤% فى المكسيك فى التسعينات وحتى ٢٠٠٣) فمن أين أتى هذا الفارق الكبير ؟ يرجع التقرير الأداء المتفوق لفيتنام إلى خمسة عوامل:

أ - اتساع قاعدة النمو الاقتصادى والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه[1].

ب- الالتزام بتحقيق الإنصاف[2]، من خلال الضرائب وسياسات الإنفاق الاجتماعى وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يؤمن إعادة توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق .

جـ- التحرير المتدرج . فقد كان النمو السريع فى ن.م.أ. والصادرات سابقاً على تحرير الواردات . لقد بدأت فيتنام فى تخفيض القيود الكمية على الواردات من أوائل التسعينات ، ولكن متوسط التعريفة الجمركية بقى عند ١٥% . كما ظلت أسواق رأس المال مغلقة ؛ وهو ما عزل فيتنام عن آثار الأزمة المالية الآسيوية فى أواخر التسعينات .

د - تنويع الصادرات وتنويع الأسواق . فبعدما كانت فيتنام تعتمد بشكل شبه كلى فى نهاية الثمانينات على تصدير البترول إلى اليابان وسنغافورة ، تنوعت صادراتها فى التسعينات حتى أصبحت المصنوعات تمثل ثلث الصادرات ، كما تنوعت أسواق صادراتها .

هـ- الاستثمارات السابقة فى التنمية البشرية . فقبل الانطلاق الاقتصادى لفيتنام كانت لديها معدلات مرتفعة لفقر الدخل ، لكن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل نسب الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية وتوقع العمر عند الميلاد كانت أعلى كثيراً من المتوسط للدول التى تشترك مع فيتنام فى نفس مستوى الدخل .

(1) Broad-based inclusive growth.
(2) Equity.

وبينما كان معامل جينى للتفاوت فى توزيع الدخل ٠,٥٠٣ فى المكسيك ، فإنه لم يزد على ٠,٣٥٧ فى فيتنام ، وذلك فى عام ١٩٩٠ .

ويفسر التقرير الأداء المتواضع للمكسيك برغم النمو السريع لصادراتها بعكس الأسباب التى أدت إلى تفوق فيتنام ؛ وهى :

أ - غياب الالتزام بتحقيق الإنصاف واحتفاظ المكسيك بدرجة عالية من اللامساواة فى بداية التحرير (عند المكسيك واحداً من أعلى معدلات جينى فى العالم ، وقد مال إلى الارتفاع فى التسعينات وحتى ٢٠٠٤) .

ب- التحرير المتسرع للتجارة ، خاصة فى إطار منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) ، مما أدى ــ مثلاً ــ إلى تضاعف استيراد الذرة الرخيصة من الولايات المتحدة ستة مرات منذ بداية التحرير فى ١٩٩٤ ، وإلى انخفاض المتحصلات الحقيقية للملايين من مزارعى الذرة فى المكسيك بنحو ٧٠% .

جـ- ضعف السياسة الصناعية ، وتركز النمو . فنصف صادرات المكسيك يأتى من منطقة "ماكيلا دورا" ، حيث تسود عمليات التجميع البسيطة وعمليات إعادة تصدير المكونات المستوردة . ولذلك فإن النشاط التصديرى ينطوى على قيمة مضافة منخفضة ويرتبط بمستوى منخفض من المهارات ونقل تكنولوجيا .

د - الاختلالات فى سوق العمل . فبالرغم من حدوث تحسن مطرد فى الإنتاجية ، إلا أن الأجور الحقيقية لم ترتفع مع النمو السريع فى الصادرات . وهو ما يعود جزئيًا إلى تركز النشاط التصديرى فى قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة ، وإلى ضعف القدرة التفاوضية الجماعية على الأجور ، خاصةً مع تزايد ضغوط البطالة .

وفى دراسة حديثة للانكتاد لأثر تحرير التجارة والاصلاحات الاقتصادية فى الدول النامية[1] ، ظهر أن ٤٠% من دول العينة (مجموعة الأقلية) شهدت توسعاً فى الصادرات من المصنوعات ، وفى عدد قليل من هذه الدول ـــ معظمها فى شرق آسيا ـــ اصطحب النمو السريع للصادرات بتوسع سريع لقطاع الصناعة التحويلية وبارتقاء فى أوضاع هذا القطاع[2] . لكن خبرة الغالبية من دول العينة ـــ ومعظمها فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـــ لم تكن مرضية . فقد شهدت ٥٠% من دول العينة ـــ ومعظمها منخفض الدخل ـــ تراجعاً أو تفكيكاً للتصنيع[3] . وحتى فى بعض الحالات التى نمت فيها صادرات المصنوعات كالمكسيك ، فإن القيمة المضافة الصناعية لم تشهد تسارعاً ، ولم يحدث ارتقاء يذكر بالقاعدة الإنتاجية . كما أن النمو البطئ للصادرات وتراجع التصنيع فى غالبية دول العينة كانا مصحوبين بزيادة فى درجة انكشاف القطاع الصناعى على المؤثرات الخارجية ، خاصةً فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على الواردات . كما تشير تلك الدراسة إلى أن الإصلاحات التى صممتها المؤسسات المالية الدولية على هدى توافق واشنطون لم تنجح فى تشجيع الاستثمار الخاص ، خاصة الاستثمار فى الصناعة التحويلية . فقد هبط معدل الاستثمار حتى فى الحالات التى شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبى المباشر ، كما فى أمريكا اللاتينية .

وتعزو الدراسة الأداء الأفضل فى مجموعة الأقلية (دول شرق آسيا حديثة التصنيع) ضمن عينة الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادى ، وخاصة تحرير التجارة ـــ

(1) S.M. Shafaeddin, Trade liberalization and economic reform in developing countries: Structural change or de-industrialization, UNCTAD, Discussion Paper, no.179, April 2005.

وقد اشتملت عينة الدراسة على ٤٦ بلداً منها ٢٠ بلدا ذا نمو مرتفع للصادرات و ٢٠ بلداً ذا نمو متوسط للصادرات و٦ بلاد ذات نمو منخفض للصادرات .

(٢) يستدل على ارتقاء الهيكل الصناعى (upgrading) بالتحول إلى الصناعات الهندسية والصناعات كثيفة الاعتماد على البحث والتطوير كصناعة السلع الإنتاجية والكيماويات الدقيقة والأدوات والأجهزة ، وبتراجع نصيب صناعات التجميع والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية .

(٣) يستدل على تراجع أو تفكيك التصنيع (de-industrialization) بتراجع مؤشر نسبة القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالى .

على الأقل حتى وقت قريب — كان يسير بشكل تدريجي وانتقائي وفي إطار سياسة صناعية طويلة المدى ، وذلك بعد أن وصلت هذه الدول إلى مستوى معين من التصنيع والتنمية . وفي المقابل شرعت دول مجموعة الأغلبية ذات الأداء غير المرضي في تنفيذ سريع للاصلاحات الهيكلية (غياب التدرج) ، كما كان التحرير فيها عمومياً أو شاملاً لكل القطاعات (غياب الانتقائية) . والنتيجة المستخلصة من هذه الدراسة هي أن تحرير التجارة ضروري ، ولكن عندما تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج ، وبشرط أن يكون هذا التحرير تدريجياً وانتقائياً . وهذه بالطبع نصيحة مخالفة لما يذهب إليه توافق واشنطون ، والذي يؤدي في الغالب إلى تدمير الصناعات القائمة ، وبخاصة تلك الصناعات التي لم تزل ناشئة ، فضلاً عن أنه قد لا يؤدي إلى ظهور صناعات جديدة تعتمد على الميزات النسبية الديناميكية .

> بالرغم من أن حماية الصناعات الناشئة أصبحت أمراً أكثر صعوبة مع سعي الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، إلا أن هذا لا يعني إمكانية الاستغناء عنها .

لقد كان للسياسة الحمائية دور هام في استراتيجيات التصنيع في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . ولم تزل الحاجة إليها قائمة في الوقت الراهن . كما لم تزل الحاجة قائمة إلى الانتقائية في تحرير التجارة ، خلافاً لدعوة الليبراليين الجدد إلى التحرير السريع والشامل حتى قبل أن تثمر جهود زيادة الصادرات . ولذا فقد خلص تقرير مشترك لليونيدو والانكتاد بشأن استراتيجية العلم والتكنولوجيا والصناعة في فيتنام[1] ، إلى أنه بالنظر إلى عيوب بيئة السوق الفيتنامية ، فإن بعض إجراءات التدخل الصناعي الانتقائية تبدو ملائمة للإدراج ضمن الاستراتيجية الوطنية تماماً كما فعلت معظم دول شرق آسيا .

(1) K. Bezanson, A Science, technology and industry strategy for Vietnam, prepared as part of the UNDP/UNIDO project DP/VIE/99/002: Vietnam-contribution to the preparation of the socio- economic development strategy to the year 2010" , March 2000 (www.unido.org)

وطبقاً لتقرير ٢٠٠٤ للانكتاد عن الدول الأقل نمواً[1] ، فإن معظم هذه الدول قد قطعت شوطاً طويلاً فى اتجاه تحرير تجارتها (استناداً إلى مؤشر صندوق النقد الدولى بشأن تقييد التجارة) لدرجة أن نظمها التجارية قد أصبحت أكثر انفتاحاً عن باقى الدول النامية ، بل أنها أصبحت منفتحة بدرجة مناظرة للدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع . وفى عدد كبير من هذه الدول ، جرت عملية التحرير بوتيرة سريعة جداً (فالسياسات التجارية لرواندا مثلاً لم تعد تختلف كثيراً عن نظيرتها فى هونج كونج وسنغافورة). بعبارة أخرى فإن معظم اقتصاديات الدول الأقل نموا قد أصبحت مندمجة بشكل قوى مع بقية العالم من خلال التجارة . ومع ذلك فإن الفقر لم يزل مرتفعاً فى هذه الدول ، بل إنه قد اتجه للتزايد فى البعض منها . ولم يتحقق الدور الإيجابى المفترض للتجارة فى تخفيض الفقر إلا فى عدد محدود جداً من هذه الدول . والسبب فى ذلك — طبقاً لهذا التقرير — هو أن التجارة وحدها لا تكفى لتخفيض الفقر ، حيث يتطلب تخفيض الفقر تجارة ذات توجه إنمائى[2] ، أى تجارة تستهدى بأهداف التنمية ، وأن يكون النمو الاقتصادى ليس فقط مطرداً ، بل وأن يتصف أيضاً بعموم النفع[3] ، أى الانتشار جغرافيا وقطاعياً وسكانياً. ويؤكد التقرير أن نمط النمو الذى تعم فائدته الاقتصاد والمجتمع يتطلب ليس فقط توسع الصادرات ، بل إنه يتطلب أيضاً توسعاً فى الأنشطة المدرة للدخل فى قطاعات التصدير كما فى قطاعات إنتاج بدائل الواردات ، وفى قطاعات المنتجات غير القابلة للاتجار كما فى قطاعات المنتجات القابلة للاتجار ، مع تنمية وتعميق التشابكات بين الأنشطة التصديرية وسائر الأنشطة

(1) UNCTAD, The Least Developed Countries Report 2004, UNCTAD, May 2004- over view.

(2) Development-led trade.

(٣) النمو عمومى النفع Inclusive growth ، وذلك خلافاً لما هو ملاحظ من ميل الأنشطة التصديرية للتركز فى جيوب محدودة من الاقتصاد الوطنى ، كما كان الشأن فى النمط الاستعمارى للنمو . ومن أمثلة هذه الجيوب مناطق تجهيز الصادرات المعتمدة على استيراد المدخلات والمناطق السياحية التى تتزود باحتياجاتها من خلال الاستيراد والصناعات الاستخراجية المتمركزة فى مناطق محدودة أو نائية من الدولة .

فى الاقتصاد الوطنى ، وتنمية علاقات التكامل بين الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية .

ويدعم التحليل الوارد فى هذا التقرير ما سبق أن خلص إليه تقرير الدول الأقل نمواً ٢٠٠٢ ، وهو أن العلاقة بين التجارة وتخفيض الفقر كانت أفضل فى الدول التى انفتحت بطريقة أكثر تدرجاً وأقل عمقاً، عنها فى كل من الدول التى انفتحت بسرعة شديدة والدول التى احتفظت بقيود متشددة على تجارتها[1]. وينتهى التقرير إلى أن جعل التجارة الدولية آلية أكثر فعالية فى تخفيض الفقر فى البلدان الأقل نمواً يتطلب مقاربة جديدة للتنمية ذات مرتكزات ثلاثة متآزرة ومتناسقة ، وهى[2] :

أ - استراتيجيات أفضل للتنمية الوطنية تتكامل فيها أهداف التجارة مع سائر أهداف الاستراتيجية، وتكون التجارة فيها عنصراً من عناصر النمو وليست بالضرورة المصدر الأساسى للنمو[3].

---

(١) يشير " التدرج " إلى السرعة التى يتم بها التحرير ، بينما يشير " العمق " إلى مدى شمول التحرير للقطاعات المختلفة .

(2) UNCATD, op.cit, p. 21.

(٣) ومن الملاحظ أن أهداف التجارة المشار إليها لا تقتصر على التصدير ، وإنما تشمل زيادة الانفتاح ، وزيادة القدرة التنافسية ، وتنويع الصادرات ، وتخفيض عدم الاستقرار فى الصادرات ، وتطوير منتجات تصديرية جديدة ، بما فى ذلك الصادرات عالية القيمة الزراعية والصناعية والسياحية ، وتنمية الروابط التجارية الإقليمية . كما تجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يعتبر أن استراتيجية النمو بقيادة الصادرات هى الاستراتيجية الوحيدة المتاحة فى بيئة اقتصادية مفتوحة ومحررة . فهناك بدائل تنمو فيها الصادرات بمعدل كاف ، ولكنها لا تشكل أهم عناصر الطلب الكلى مثل استراتيجية النمو بقيادة الصادرات ولكن بوجه انسانى (بالتركيز على روابط تعميم منافع النمو وإشباع الحاجات الأساسية) ، واستراتيجية النمو المتوازن (بالارتكاز على نمو الإنتاجية الزراعية والتصنيع) ، واستراتيجية تصنيع بقيادة التنمية الزراعية ، واستراتيجية التنمية والتنويع ، واستراتيجية عناقيد الإنتاج (production clusters) المعتمدة على قاعدة الموارد الطبيعية ، والاستراتيجية التنموية متعددة الأجنحة (تطوير المنتجات القابلة للاتجار ذات القدرة التنافسية والمنتجات غير القابلة للاتجار ذات الكثافة العمالية العالية ، والتطوير التكنولوجى لأنشطة الكفاف) . راجع التقرير : UNCTAD, op.cit, p. 24 .

ب- تحسين النظام التجارى الدولى بما يخفف من وطأة القيود والالتزامات الدولية على التنمية ، مثلا بإلهاء الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة والحماية من التقلبات فى أسعار السلع الأولية وتفعيل الإجراءات التى تعطى أفضلية للدول الأقل نمواً فى منظمة التجارة العالمية .

جـ- زيادة المعونات المالية والفنية التى توجه لأغراض تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية وتحسين نوعيتها وكفاءتها (شاملاً تحرير المعونات من المشروطية) .

وثمة تقرير مهم صدر عن منظمة العون المسيحى فى المملكة المتحدة فى يوليو ٢٠٠٥ حول أثر تحرير التجارة على اقتصادات الدول النامية ، وذلك استناداً إلى نتائج نموذج اقتصاد قياسى جرى تطبيقه على عينة شملت ٣٢ دولة ، معظمها (٢٢) دول أفريقية ، مع عدد قليل من الدول من آسيا وأمريكا اللاتينية[1] . ومن أهم نتائج هذا التقرير أن تحرير التجارة قد كلف أفريقيا جنوب الصحراء ٢٧٢ مليار دولار على امتداد العشرين سنة الماضية . وهذا هو الدخل الذى ضاع على دول هذه المنطقة نتيجة لتحرير تجارتها ، كثمن للمعونات والقروض وتخفيف عبء الديون[2] . وهذا المبلغ يوازى تقريباً ما حصلت عليه دول أفريقيا جنوب الصحراء من معونات . ولذلك يرى التقرير أن هذه المعونات ليست فى الواقع أكثر من تعويض عن الخسائر فى الدخل التى لحقت بهذه الدول من جراء الشروط التى رافقت المعونات . كما أن هذه الخسائر تجعل من قرار وزراء مالية الدول السبع الكبرى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بشطب ٤٠ مليار دولار من الديون المستحقة على الدول المعنية مجرد نكتة سخيفة .

(1) Christian Aid, The Economics of Failure: The real cost of 'free' trade for poor countries' , A Christian Aid Briefing paper, July, 2005. A summary of the findings is available on: www.africafocus.org .

(٢) بعبارة أخرى فإن مبلغ الـ ٢٧٢ مليار دولار يمثل الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى التى كانت ستعود على الدول المعنية فيما لو لم تكن قد حررت تجارتها وفتحت أسواقها .

ويوضح التقرير أن الدخل الذى ضاع نتيجة تحرير التجارة كان يكفى لسداد الديون المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء مع بقاء ٧٢ مليار دولار تكفى لتزويد كل الأطفال بالتطعيمات الضرورية وذهابهم إلى المدرسة فى هذه المنطقة المنكوبة . وترجع خسارة الدخل المقدرة إلى أمرين . أولهما : أن الواردات قد مالت إلى النمو بمعدل أسرع من الصادرات بعد ما تحررت التجارة . وثانيهما : أن المنتجين المحليين لم يعد فى استطاعتهم تصريف كل إنتاجهم نتيجة لتدفق الواردات الرخيصة بعد تحرير التجارة . وبالرغم من أن المستهلكين قد يستفيدون من الواردات الأرخص فى الأجل القصير ، إلا أن هذا الغنم سينقلب إلى غرم فى المدى الطويل من جراء انخفاض الدخول وانتشار البطالة[1] .

وفى تقييمه لفرص الدول النامية فى دخول معترك المنافسة الدولية الشرسة وانتزاع مساحة فى السوق المعولمة إلى جانب الفاعلين الكبار فيها ، انتهى التقرير الأول للتنمية البشرية فى إقليم آسيا والباسفيكى الصادر فى يونيو ٢٠٠٦[2] إلى النتائج الهامة التالية فيما يتعلق بالسياستين التجارية والصناعية :

يجب على الدول أن تحدد بعناية عدداً قليلاً من القطاعات والصناعات الواعدة على المدى القصير وعلى المدى الطويل فى الأسواق الدولية ، وأن توجه المشروعات نحو هذه القطاعات والصناعات . بعبارة أخرى ، يجب على الدول أن " تنتقى " القطاعات والصناعات التى تنطوى على فرص كبيرة للنجاح فى الأسواق الدولية ، أى العمل وفقاً لسياسة انتقاء الفائزين (picking winners) التى ترفضها الليبرالية الاقتصادية الجديدة . فالواقع أن سياسة انتقاء الفائزين تمثل المنهج الذى اتبع في كل من الدول المتقدمة فى السابق والنمو الآسيوية ، وكذا الصين والهند لاحقاً .

---

(١) لا ينكر التقرير أن بعض الناس أصبحوا أقل فقراً بعد تحرير التجارة ، ولا يقول أن الدول التى حررت تجارتها لم تشهد نمواً . ولكنه يقول أن النمو سيكون أعلى وأن تخفيض الفقر سيكون أسرع فيما لو لم تتحرر تجارة الدول الأفريقية جنوب الصحراء .

(2) UNDP, Asia-Pacific Human Development Report 2006 (Trade on Human Terms, Transforming Trade for Human Development in Asia and the Pacific), UNDP, 2006, pp.148

فهذه الدول لم تحرر تجارتها إلا بعد ما تمكّنت من بناء أسس قيام مجموعة من الصناعات التصديرية المتنوعة . ويتمثل المنهج السليم فى الجمع بين العصا والجزرة . وتتمثل الجزرة فى منح الصناعات المنتقاة فرصة للعمل خلف أسوار التعريفات الجمركية المرتفعة لحين اكتساب هذه الصناعات القدرة على المنافسة الدولية . أما العصا فتتمثل فى إخضاع الصناعات المنتقاة لمراقبة دقيقة لضمان الوفاء بالتزامها باتخاذ ما يلزم لزيادة تنافسية ما تنتجه من سلع وخدمات فى أسواق التصدير ، من جهة ، وكذلك إخضاع هذه الصناعات لسياسة منافسة محلية لمنعها من إساءة استغلال وضع الحماية ، من جهة أخرى .

ويؤكد التقرير أن الشرط الضرورى لنجاح هذا المنهج هو أن تكون عملية الحماية مخططة ومبرمجة زمنياً ، بمعنى أن يكون للتعريفات العالية مدى زمنى لا تتخطاه، وأن يجرى خفض هذه التعريفات تلقائياً بعد مرور الفترة المتفق عليها واللازمة لاكتساب المشروعات المحمية قدرات تنافسية متزايدة . وهذا ما أطلقت عليه فى دراسات سابقة لى سياسة " الحماية الذكية " ، تمييزاً لها عن السياسات الخاطئة للحماية التى مارستها دول نامية كثيرة والتى أطلقت عليها سياسة " الحماية الغبية " .

وتؤكد دراسة حديثة لأثر الانفتاح والعولمة على المساواة وتوزيع الدخول فى البلاد العربية أن اندماج الاقتصاديات العربية فى النظام الاقتصادى العالمى قد أدى إلى تفاقم اللامساواة فى توزيع الانفاق الاستهلاكى ، لاسيما فيما يتعلق بالتوزيع بين الطبقات الغنية وبقية السكان ، وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين . فقد ظهر أن للعولمه تأثيراً سلبياً ومعنوياً على نصيب الـ ٦٠% الوسطى من السكان (أى تلك المحصورة بين أفقر ٢٠% وأغنى ٢٠% من السكان) ، كما أن لها تأثيراً سلبياً وإن كان غير معنوى إحصائياً على نصيب شريحة أفقر ٢٠% من السكان .

أما الأثر على نصيب شريحة أغنى ٢٠% من السكان فقد كان إيجابياً ومعنوياً فى تلك الفترة[١].

وسوف تكون لنا فيما بعد وقفة أخرى مع نتائج تحرير التجارة فى سياق استعراض عدد من الدراسات والتقارير الحديثة التى قدمت تقييمات شاملة لنتائج تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة / توافق واشنطون .

السوق الحرة والمبادرات الخاصة والحكومة الصغيرة:

دعنا ننظر فى افتراض آخر من افتراضات نموذج العولمة / الليبرالية الجديدة وهو الافتراض المزدوج : التوسع فى الاعتماد على الأسواق الحرة والقطاع الخاص من جهة ، وتقليل الاعتماد على الحكومة إلى أدنى حد من جهة أخرى . فالمطلوب هو أن يزداد الاعتماد على الأسواق فى تخصص الموارد وفى تحديد مسارات النمو وفى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وأن تجرى عملية تصغير (تخسيس) للحكومة ، وذلك بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسئوليات والواجبات ، لاسيما كفالة الحماية لحقوق الملكية الخاصة وتهيئة مناخ موات لتراكم رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ، من جهة أخرى . ويرتبط بهذا التوجه بالطبع تفكيك القيود أو الضوابط الإدارية وإطلاق المجال أمام القطاع الخاص والخصخصة والتحرير المالى وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم أو تقليصه تقليصاً شديداً .

إن الدعوة إلى الاعتماد على آلية السوق الحرة فى الدول النامية من أجل إحداث تنمية سريعة وشاملة هى دعوة غير عملية ، وذلك لنوعين من الأسباب . النوع الأول

---

(١) على عبد القادر على ، العولمة وقضايا المساواة فى توزيع الدخل فى الدول العربية ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد (١٣) ،المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، فبراير ٢٠٠٥ . وللمزيد حول عدم ملاءمة سياسات توافق واشنطون لتخفيض الفقر والحاجة إلى سياسات تنموية تركز على التراكم الرأسمالية وإعادة التوزيع ، راجع للكاتب نفسه :

A.A.G. Ali, " Rediscovering relevant development policy ", a background paper to the Arab Planning Institute International Conference , Beirut, 20-21 March 2006.

معروف حتى فى الدول المتقدمة التى بلغت فيها الأسواق درجة عالية من النضج والاكتمال ، ألا وهو ما يطلق عليه قصور أو فشل السوق . فمن المعروف أن السوق قد يؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها نظراً لارتكاز القرارات فيه على معيار الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة ، أى على الكسب أو الخسارة من المنظور الخاص لمتخذ القرار ، والذى قد يختلف عن المنظور الاجتماعى للكسب أو الخسارة عندما توجد خارجيات[1] إيجابية أو سلبية ، وفى حالة السلع العامة ، وكذلك فى حالة الاحتكار . وتأسيس القرارات على قاعدة الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة قد يؤدى إلى ضياع موارد لا تملك الدول النامية ترف إهدارها ، وذلك بالقياس إلى الحالة التى يتم فيها اختيار المشروعات فى سياق برنامج متكامل للتنمية تؤخذ فيه الخارجيات والآثار غير المباشرة والنتائج بعيدة المدى للمشروعات الداخلة فى البرنامج .

إن الأسواق - حتى لو كانت تنافسية - تميل إلى توليد استثمارات أقل مما يتوافق ومعايير التكلفة والعائد من المنظور الاجتماعى . فهى توجه قدراً أكبر من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية منخفضة كالسلع الكمالية للأغنياء ، وتوجه قدراً أقل من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية متقدمة كالتعليم والصحة وسلع الفقراء .

وتعد مسألة فشل السوق أحد الحجج التقليدية للأخذ بالتخطيط ولتدخل الدولة. ومن المعروف مثلاً أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة تعانى نقصاً فى الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ولصيانتها وتجديدها باستمرار . وقد ظهر ذلك جلياً بالنسبة لمرفق الكهرباء ، حيث تكررت فى السنوات الأخيرة حوادث انقطاع التيار الكهربائى فى مدن وأقاليم بأكملها . كما ظهر ذلك النقص مؤخراً فى بطء مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى مثل إعصار كاترينا ، وذلك نظراً لعدم كفاية الخدمات التى تقدمها مرافق مواجهة مثل هذه الكوارث .

(١) خارجيات externalities ، أى منافع أو مضار تنتج عن المشروع الخاص ، تفيد الآخرين أو تضرهم، ولكنها لا تدخل فى حسابات المشروع ذاته ولا توثر فى القرارات التى تتخذها إدارته .

اعلم أيضاً أن السوق ـــ حتى إذا كانت تنافسية وناضجة ـــ تعجز عن النهوض بمهمة التنمية لسبب آخر . ألا وهو أن التنمية الجادة تتطلب إحداث تغيرات جوهرية فى البنية الاقتصادية ، وهو ما يطلق عليه تغيرات هيكلية . أما السوق فهى تتعامل عادة مع التغيرات الحدية أو الهامشية . ولذلك فإن آليات السوق تعجز عن التعامل مع الاختلالات الكبيرة فى الاقتصاد ، كالأزمات الدورية التى يتعرض لها النظام الاقتصادى الرأسمالى ، والتى لا يتيسر التعافى منها إلا بتدخل الدولة .

كما أن دعوة الاعتماد على السوق وتصغير الحكومة وتقليص أدوارها الاقتصادية ترتكز على افتراض أن الدولة النامية تملك طبقة رأسمالية نشيطة وفعالة ، ذات قدرات ادخارية واستثمارية وتنظيمية عالية . وهذا الافتراض غير قائم فى كثير من الحالات . ولو أن مثل هذه الطبقة موجودة بهذه المواصفات، ما كان للتخلف أن يستمر ، وما كان لكثير من الدول النامية أن تظل عاجزة عن تحقيق التغيرات الهيكلية التى تتطلبها التنمية ، ولكانت حكومات هذه الدول قد وفرت على نفسها عناء التدخل وإقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية المختلفة[1] .

أما النوع الثانى من الأسباب التى تجعل الدعوة إلى الاعتماد على الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومات دعوة غير عملية ، فهى أن لنجاح الأسواق شروطاً ومتطلبات ليس من المتوقع أن تتوافر فى الدول النامية . وهناك ١٣ شرطاً اعتبرها "كى فيتز" و"دور فمان" وهما من أنصار السوق ، ضرورية لفعالية الأسواق ونجاحها فى أداء وظائفها المفترضة فى النظرية الاقتصادية[2] . كما أنهما أضافا إليها ١١ نوعاً من

(١) سبق أن عالجت قضايا السوق ودور الدولة والتخطيط فى التنمية فى كتابى : التنمية فى عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، طبعة ثالثة ، ٢٠٠٣ . ويمكن لمن يريد الاستزادة الرجوع إلى الصفات ٥٩ ـــ ٨٣ من هذا الكتاب .

(٢) وردت هذه الشروط فى : Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩٨ – ٦٩٩ نقلاً عن:
N. Keyfitz and R. Dorfman, The market economy is the best, but not the easiest, memeographed, 1991 .

الممارسات القانونية والاقتصادية اللازمة لتيسير عمل الأسواق . وقد وضعت هذه الشروط والممارسات فى الملحق (٢) ، وذلك لتيسير الرجوع إليها من جانب القارئ .

ويعلق تودارو وسميث على هذه القائمة من الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح الأسواق فى أداء وظائفها بأنه من الواضح "أن الإصلاحات السوقية تتضمن ما هو أكبر كثيراً من إلغاء التشوهات السعرية وخصخصة المشروعات العامة وتحرير الأسواق . والحق أن النكسات التى واجهت الإصلاحات السوقية (أى التحول إلى اقتصاد السوق) فى روسيا وشرق أوروبا وكذلك فى دول أفريقية وآسيوية متعددة إنما تعود بشكل رئيسى إلى غياب بعض أو معظم الشروط المسبقة المؤسساتية والثقافية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح عمل الأسواق" . ثم يرتبان على هذه الأقوال النتيجة التالية : "وعموماً ، فإن الدول النامية لن تستطيع أن تعتمد على آلية السوق بالقدر الذى حدث فى الدول الصناعية فى المراحل الأولى للتنمية . وأهم سبب لذلك هو أن أسواق معظم الدول النامية قاصرة من نواح متعددة"[1] . وكما قد تبين فيما سلف فإن أبرز نواحى القصور هى :

(أ) ما يتعلق بغياب المعلومات وشيوع درجة عالية من اللايقين لدى المنتجين والبائعين والمستهلكين ، وتفاوت فرص الأطراف المختلفة فى السوق فى الحصول على المعلومات .

(ب) وما يتعلق بوجود الخارجيات ، حيث لا تعكس أسعار السوق القيمة الاجتماعية للكثير من السلع والخدمات المرتبطة برفاه غالبية الشعب .

(ج) وما يتعلق بعجز آليات السوق عن إنجاز التغيرات الهيكلية المطلوبة .

(د) وما يتعلق بتجاهل الأسواق للمنظور طويل المدى فى إقامة المشروعات ، فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص على توليد الأموال الضخمة اللازمة لإقامة صناعات معينة ؛ بالرغم من أنها قد تكون مربحة على المدى الطويل .

(هـ) وما يتعلق بتوزيع الدخول ، حيث أن الاعتماد المفرط على الأسواق حتى لو نجح فى تخصيص الموارد بكفاءة فإنه قد يؤدى إلى توزيع للدخل يتسم بدرجة

(١) Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص ٧٠٠ .

عالية من اللا مساواة أو التفاوت ، بل إنه قد يزيد التوزيع سوءاً على سوء ، وذلك بالنظر إلى سيطرة الأغنياء على توزيع الموارد وانحياز نمط الإنتاج لما يحتاجونه ، لا لما يحتاجه الفقراء .

إن علينا أن نتذكر ـــ إضافة إلى ما تقدم ـــ أن السياسات المتضمنة فى برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى طبقت فى اقتصادات دول نامية كثيرة بهدف تحويلها إلى اقتصادات سوق تسير على نهج الليبرالية الجديدة وتتواءم مع متطلبات العولمة ، ليست فى الأصل سياسات للتنمية ، وإنما هى على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ ـــ وفقا لمنظريها ـــ ظروفاً أفضل لحدوث التنمية من خلال الأسواق والمبادرات الخاصة . لقد كان الغرض المباشر من هذه البرامج غرضاً مزدوجاً ، ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة ـــ وهذا شئ مختلف عن التنمية بالطبع ، حيث يكون التركيز على الانضباط المالى وإعادة توجيه الموارد لخدمة الديون حتى إذا تعارض ذلك مع متطلبات التنمية ـــ من جهة ، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة ـــ وهو ما قد يخنق التنمية بدلاً من أن يعززها ـــ من جهة أخرى . وبعد ذلك يأتى غرض النمو الاقتصادى ـــ وهذا مختلف عن غرض التنمية ـــ كغرض غير مباشر لبرامج التثبيت والتكيف وذلك بحسبان التصحيحات السعرية والتوازنات المالية والنقدية والتعديلات المؤسسية حافزة وداعمة للاستثمار الخاص الذى هو محرك النمو الاقتصادى . ولذا ، فليس من الغريب أن تكون هذه البرامج انكماشية فى المقام الأول تؤدى إلى الركود أكثر مما تؤدى إلى النمو ، حتى بعد فوات سنوات متعددة على بدء تطبيقها[1] .

والمراد من هذا أن العلاقة بين برامج التثبيت والتكيف وبين التنمية ـــ أو بالأحرى النمو ـــ هى فى حقيقة الأمر علاقة غير مباشرة إلى حد بعيد ، قد تتحقق

(١) للمزيد حول العلاقة بين برامج التصحيح والتنمية ، راجع : رمزى زكى (محرر) ، السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٩ .

وقد لا تتحقق اعتماداً على توافر أو عدم توافر الشروط والممارسات السابق تحديدها لنجاح عمل آليات السوق . بعبارة أخرى فإن الرابطة المنطقية بين برامج التثبيت والتكيف والنمو أو التنمية هى فى الواقع سلسلة طويلة كثيرة الحلقات ، غالباً ما تنكسر حلقة منها أو عدة حلقات تحت وطأة نواحى القصور المتعددة فى عمل الأسواق فى الدول النامية . وعندئذ تنقطع الصلة بين النمو أو التنمية وبين ما يتصل بهما من أسباب يزعم دعاة العولمة الليبرالية أنها كامنة فى برامج التثبيت والتكيف ، وتتبدد مع هذا الانقطاع فرص تحقيق التنمية المأمولة .

وعلى العكس من الاعتقاد الرائج الذى كان للبنك الدولى دور كبير فى إشاعته ، فإن النجاح الذى حققته دول شرق آسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق[1] . بل كان مفتاح النجاح هو تفعيل حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية ، وتدخلها بإقامة المشروعات التى تعمل على تحقيق تغيرات هيكلية ذات شأن فى اقتصاداتها ، وذلك فضلاً عن السعى بسبل شتى لترويض قوى السوق والتحكم فى مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية . فلم تتحقق التنمية فى تلك الدول بفضل آليات السوق ، بل أنها تحققت بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها .

ولا أريد أن أكرر ما ذكرته فى دراسات سابقة لى حول هذا الموضوع[2] . وحسبى أن أضيف هنا أن مراجعة "رودريك" للنقاط العشر التى يتألف منها توافق

(١) ولم يكتف البنك الدولى بترويج وهم الاعتماد على السوق فى التجارب الآسيوية ، بل إنه منع نشر التحليلات المضادة لهذا التوجه حتى عندما جاءته من قسم تقييم العمليات التابع له . وتذكر Alice Amsden أن البنك رفض نشر تحليل لهذا القسم أشير فيه إلى لجوء الحكومات فى كوريا الجنوبية وتايوان إلى التدخل على نطاق واسع فى عمل الأسواق من أجل إنجاز التصنيع . راجع Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص ٧٢٨ .

(٢) أنظر ــ مثلاً ــ كتابى : نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

واشنطون والتى سجلتها فى الملحق (١) ، قد أوضحت أن كوريا وتايوان لم تلتزما بما يزيد على نصف هذه النقاط ، كما أن التزامهما بالكثير من النقاط الأخرى لم يكن صارماً أو دائماً . فحتى الثمانينات ، كان تطبيق تحرير التجارة والتحرير المالى محدوداً . وفيما يتعلق بإلغاء القيود على الاستثمار الأجنبى ، فإن الأمر كان على العكس من ذلك حيث فرضت قيود متشددة على الاستثمار الأجنبى ، وكان هذا الاستثمار تحت رقابة الدولة بشكل واضح . أما عن الخصخصة ، فمن المعروف أنه فى كل من كوريا وتايوان أنشأت الحكومة الكثير من المشروعات فى الخمسينات والستينات وإدارتها كمشروعات قطاع عام . كذلك كان تحرير الأسعار وتفكيك القيود الإدارية محدوداً[1] . وعلاوة على ما تقدم ، من الثابت أنه كان للحكومة فى هاتين الدولتين دور مهم فى تقليل الفوارق فى توزيع الدخل حتى أواخر التسعينات ، والقضاء على الفقر المطلق حتى فى أولى مراحل التنمية . ولاشك أن حكومات دول آسيوية أخرى قد تدخلت على نطاق واسع لحفز النمو الاقتصادى والارتقاء بالعنصر البشرى ، مثل هونج كونج وسنغافورة وماليزيا ، وكذلك الصين . ولذا فلا يمكن وصف أى منها بأن كانت نموذجا لاقتصاد السوق الحر .

ومن المهم إدراك أن المطالبة بمراجعة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى ضوء خيبة الأمل فى نتائجها فى الكثير من البلدان النامية ، ومحاولات الكشف عن وهم الاعتماد على قوى السوق فى تحقيق التنمية ، وإبراز ضرورة تدخل الدولة والحاجة إلى قدر من التوجيه والتخطيط ، لم تقتصر على الحركات المضادة للعولمة . بل إنها امتدت إلى عدد ممن لم يكن يعرف عنهم أى موقف مضاد لاقتصاد السوق ، بمن فيهم جوزيف استجلتز الذى كان نائباً لرئيس البنك الدولى وقت وقوع الأزمة الآسيوية فى صيف ١٩٩٧ ، والذى أقصى من منصبه بسبب رفضه لمقترحات صندوق النقد الدولى فى معالجة الأزمة وتحفظه على تأييد البنك لهذه المقترحات التى طالبت بالمزيد

(١) مقتبس فى Todaro & Smith ، مرجع سابق ، ص ٧٠٣ ، نقلاً عن :
Dani Rodrik," Understanding Economic Policy Reform", Journal of Economic Literature, No. 34, March 1996.

من التحرير للأسواق المالية . كما أن موجة المراجعة شملت فوكوياما صاحب المقولة الشهيرة " نهاية التاريخ " الذى قرر فيها النصر النهائى للرأسمالية وانعدام أى بديل آخر لها . فقد تراجع تحت وطأة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ عن موقفه المتحمس لاقتصاد السوق الحر ، وطالب باسترجاع دور الدولة القوية ليس فقط فى الدول النامية ، بل وفى الدول المتقدمة أيضاً[١] .

كذلك يؤكد أستاذ اقتصاديات التنمية المعروف "إريك ثوربيك" أنه بالرغم من اعتقاده بأن للعولمة منافع محتملة لمن ينخرط فيها ، إلا أنه يجب ألا ينظر إلى العولمة على أنها بديل لاستراتيجية وطنية للتنمية ، وأنه لا يكفى أن تقوم الحكومات بدور نشط فى تحرير التجارة وحركات رؤوس الأموال وتفكيك القيود الإدارية على اقتصاداتها ، ثم تنتظر أن تتدفق عليها ثمار توافق واشنطون وأن تدفعها آليات السوق على طريق التنمية السريع . بل أن على الحكومات ـــ فى رأيه ـــ أن تقوم بدور نشط فى مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية وكذلك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل[٢] .

كما شملت المطالبة بالرجوع عن أصولية السوق واستعادة دور الدولة فى التنمية عدداً من منظمات الأمم المتحدة . نذكر منها معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الذى أصدر تقريراً فى سنة ٢٠٠٠ بعنوان "أياد مرئية" ، على سبيل المقابلة مع مفهوم "اليد غير المرئية أو الخفية" الذى قال به آدم سميث ، والذى يكمن فى خلفية فكر الداعين لاقتصاد السوق الحر[٣] . ونذكر منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

---

(١) المقال منشور فى جريدة الأوبزيرفر (Observer) البريطانية بعنوان : "Bring back the state" ، وقد أعيد نشره على الموقع التالى : www.iatp.org .

(2) Erick Thorbecke, " The evolution of the development doctrine, 1950 - 2005" in WIDER, The Future of Development Economics, WIDER Jubilee Conference, Helsinki, 17-18 June2005, p. 42.

(3) UNRISD, Visible Hands: Taking responsibility for social development, Geneva, 2000.

والترجمة العربية تحمل العنوان التالى : أياد مرئية ، تحمل المسئولية من أجل التنمية الاجتماعية ، الاسكوا ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

الذى يقدم موقفاً متحفظاً على الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة فى تقاريره الأخيرة عن "التجارة والتنمية" ، وكذلك فى " تقرير الاستثمار العالمى " ، وفى البيان الصادر عن المؤتمر (الانكتاد) الحادى عشر الذى عقد فى ساو باولو فى صيف ٢٠٠٤[١]. ومنها أيضاً البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة الذى اشترك مع عدد من المنظمات فى إصدار التقرير الهام حول تحرير التجارة الذى أشرنا إليه من قبل ، وعنوانه : "جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس"[٢].

وفى مقابل التشكيك فى قدرة الحكومات على التدخل لخدمة الصالح الوطنى والقول بأن هذا الأمر يرجع إلى طبيعة الحكومات فى حد ذاتها ، أردد ما قاله سانجاى لال من أن تجربة شرق آسيا تشير إلى أن الحكومات تستطيع أن تتدخل انتقائيًا وبشكل فعال ، وبأن هذا يبين أن مقولة الليبرالية الجديدة فى هذا الشأن غير قابلة للتعميم . وأضيف إلى هذا القول أن ثمة ميلاً للمبالغة فى حجم العقبات التى تؤدى إلى فشل التدخل الحكومى ، وأن السوق قابل للفشل أيضاً مثل الحكومات ، ولكن لا سبيل لإصلاح فشل السوق سوى بالتدخلات الحكومية . وعلينا ألا ننسى — كما يقول لال — أن "امتناع الحكومات عن التدخل له تكلفة" ، و"أن فشل السوق يمكن أن يسد الطريق أمام التصنيع إذا سعت الحكومات إلى تصويب الأسعار وانتظرت من السوق أن ينجز جميع المهام الأخرى" اللازمة للتصنيع[٣] .

---

(١) راجع موقع الانكتاد على الإنترنت : www.unctad.org.

(٢) UNDP et al, Making global trade ، مرجع سابق .

(3) Sanjaya Lall, Governments and Industrialization: The role of policy interventions, a paper presented to the " Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and beyond", New Delhi, Oct. 1995 (www.unido.org).

ومن المهام التى يؤكد على ضرورة قيام الدولة بها : تتبع تطور الوضع التنافسى للقطاع الصناعى ، والتعرف على طاقات التجمعات أو العناقيد الصناعية القائمة والتى يمكن الارتقاء بها بالموارد المحدودة المتاحة ، واختيار مجالات جديدة للتنافسية أو انتقاء الصناعات المرشحة للنجاح (picking winners) قابلة للتطوير لتنويع صادرات الدولة ، وتصميم سياسات مناسبة لتحسين تنافسية الصناعات ، وتقوية قواعد المعلومات والموارد الإدارية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ، بما فيها الإصلاحات التنظيمية فى الجهاز الحكومى ، ودعم الصناعات الناشئة ، وتقوية التشابكات بين =

وكما يذكر سراج الدين فإن "تدخل الدولة لا يقدم حلاً سحرياً للمشكلات . وهناك حالات تاريخية متعددة أدى فيها تدخل الدولة إلى أضرار أكثر بكثير مما أدى إلى منافع . ولكن العكس صحيح أيضاً ، بمعنى أن هناك حالات كانت منافع هذا التدخل أكثر من أضراره . وفى العالم العربى ، حيث تدخل الدولة مطلوب لإنجاز تحولات هيكلية أساسية ، فإن السؤال الصحيح لم يعد ما إذا كان تدخل الدولة فى حد ذاته سيئاً أم جيداً (أى مطلوباً أم غير مطلوب) . وإنما المهم هو نوعية أو جودة هذا التدخل ومحتواه والقدرة على التعلم من الأخطاء السابقة فى العالم العربى ومن أخطاء الآخرين خارجه" . ويضيف بأن المعضلة التى تواجه الدول العربية هى "أن ثمة اصلاحات هيكلية ومؤسسية أساسية مطلوبة من أجل أن تصبح هذه الدول قادرة على المنافسة فى البيئة العالمية الراهنة . ولكن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تنجز دون تدخل ودعم حكوميين على نطاق واسع . والحكم ذاته هو أحد المؤسسات التى تتطلب إصلاحات واسعة النطاق فى العالم العربى" . ومن حسن الحظ فى رأيه — ورأيى أيضاً — "إن إصلاح الحكومات والتحديد الدقيق لدورها فى المرحلة الانتقالية للتنمية العربية ليسا من الأمور المستحيلة ، ونجاحات حكومات جنوب شرق آسيا فى هذا الشأن تؤيد ذلك"[1] .

إننى أدرك أن بعض من استهشدت بأبحاثهم فى شأن تدخل الدولة قد لا يذهبون إلى المدى الذى اقترحه فى النموذج البديل للتنمية ، وبخاصة فيما يتعلق باضطلاع الدولة بدور مباشر فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى من خلال القطاع العام . ولكن أهمية شهاداتهم هنا تكمن فى أنهم يذهبون بتدخل الدولة إلى مدى أبعد كثيراً مما تنطوى عليه فكرة " تصغير الحكومة " التى يروجها أنصار توافق واشنطون ، وأن

= المنشآت الصغيرة والكبيرة ، والتدريب الموجه لتنمية مهارات صناعية محددة ، وتقديم الدعم لنشر العمل بمعايير الجودة العالمية ورفع إنتاجية المنشآت.

(١) الاقتباسات من ص ٦٩ وص ٧١ على التوالى من مقال :

Ismail Sirageldin, "Globalization, regionalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries", Journal of Development and Economic Policies (API, Kuwait), vol. 1, no. 1, Dec. 1998.

لديهم تقديراً أكثر واقعية لحدود الدور الذى يمكن أن ينهض به كل من السوق والحكومة .

وفيما يتعلق بالقطاع العام وإمكانات تحسين مستوى أدائه ، فإنه من المهم الإشارة فى هذا الصدد إلى أن إصلاح القطاع ليس مستحيلاً . وتشير الخبرة الصينية وكذا خبرة فيتنام إلى إمكانية النجاح فى تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات قادرة على المنافسة الدولية ، وذلك من خلال التجديد التكنولوجى لهذه الشركات :

أ - بإدخال بعض التحسينات (غير الجذرية) فى التكنولوجيات القائمة بما يرفع من كفاءتها .

ب- بإنشاء أقسام للبحث والتطوير فى الشركات الكبيرة لزيادة قدراتها التنافسية .

جـ- بالشراء المباشر لتكنولوجيات جديدة واستيعابها فى بعض الشركات العامة[1] .

وبالرغم من الاعتقاد القوى والصريح لدى البنك الدولى بأفضلية الخصخصة على القيام بإصلاحات فى القطاع العام ، إلا أنه لم ير بأساً فى تبنى بعض المقترحات الرامية إلى تحسين أداء المشروعات المملوكة للدولة ، باعتبار أن هذا يمثل ثانى أفضل الحلول[2] ، وأن إعمال هذه المقترحات أفضل من استمرار الوضع الراهن بما فيه من عيوب .

فقد تضمن تقرير للبنك الدولى حول "تحسين حوكمة مرافق الكهرباء المملوكة للدولة" عدداً من المقترحات ، أهمها إعادة هيكلة العلاقة بين المشروع من جهة والدولة كمالك للمشروع من جهة أخرى ، وذلك على النحو الذى يحد من تدخل الحكومات فى الإدارة ، ويوسع من نطاق تأثير الملاك الحقيقيين للمشروع وهم المواطنون ، أو على الأقل يجعل تدخل الحكومات بشكل غير كفء وغير شفاف فى عمل المشروع أمراً صعباً ، وييسر التدخلات الكفء والشفافة لتحقيق الأهداف

(1) K. Bezanson, op.cit., pp. 52-53.
(2) Second best solution.

الاجتماعية ، مثلاً بتقديم تعويض نقدى للشركة فى حالة الرغبة فى تقديم المنتج (الكهرباء فى هذه الحالة) بسعر رخيص للمستهلك . ومن بين المقترحات المقدمة إخضاع المشروعات المملوكة للدولة لقانون الشركات والقوانين الأخرى التى تخضع لها الشركات الخاصة لضمان استقلال المشروع عن الحكومة ، ولضمان أن الحكومة لن تستطيع التأثير فى المشروع إلا بطرق محددة ومعلنة . كما تتضمن هذه المقترحات تعديل طرق تمويل الشركات المملوكة للدولة ، وذلك بلجوء هذه الشركات إلى الاقتراض من مصادر خاصة ودون ضمان حكومي ، وذلك للإفادة من منافع المراقبة والفحص الدقيق لأعمال الشركات من جانب المقرضين وجهات التقييم الائتمانى[1] .

وتستند هذه المقترحات فى جانب منها إلى "إرشادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة المشروعات المملوكة للدولة"[2] . إذ تركز هذه الإرشادات على ضرورة الفصل الدقيق بين وظائف الدولة كمالك ووظائف الدولة كمراقب وضابط ، وذلك بما يضمن ابتعاد الدولة عن التدخل السياسى غير المناسب فى إدارة المشروع ، وبما يؤمن فرصاً متكافئة للتنافس بين الشركات الخاصة والشركات العامة فى السوق . كما تؤكد الإرشادات المقترحة على أهمية الحوكمة الجيدة للمشروعات المملوكة للدولة فى زيادة كفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية ، وكذلك فى جعلها أكثر جاذبية فى نظر المشترين المحتملين لها عند اتخاذ قرار بخصخصتها . كما

---

(١) أنظر :

T. Irwin and C. Yamamoto, Some options for Improving the governance of state-owned electricity utilities, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, Discussion paper no. 11, Feb. 2004 (www.worldbank.org), pp. 11-17.

(2) OECD, OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises"OECD, Paris,2005.

والتقرير حريص ــ مثل تقرير البنك الدولى - على بيان أن التقدم بهذه القواعد لا يقصد منه معارضة سياسة الخصخصة أو تثبيط همة دول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن تنفيذ برامج للخصخصة .

توصى الإرشادات بضرورة تعريض المشروعات المملوكة للدولة للمنافسة فى السوق ، وكذلك فى مجال التمويل ، بما فى ذلك قيام علاقة هذه المشروعات بالبنوك المملوكة للدولة على أسس تجارية .

ولا يتسع المجال هنا لسرد كل المقترحات بشأن تحسين أداء القطاع العام الواردة فى دليل إرشادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ولكن من المهم أن نذكر أن مقترحات مناظرة وأخرى إضافية قد طرحت فى مصر مثلاً منذ ربع قرن ، دون أن تعيرها الحكومات المتعاقبة أى اهتمام . وكانت النتيجة ترك شركات القطاع العام لعوامل التدهور حتى أصبح من العسير الآن بيع البعض منها إلا بأبخس الأثمان . فمن بين ما تضمنته المقترحات التى قدمها حزب التجمع فى شأن إصلاح القطاع العام إلى المؤتمر الاقتصادى (فبراير ١٩٨٢) الذى دعى إلى عقده الرئيس مبارك عقب شهور قليلة من توليه السلطة ما يلى[1] :

١ - إخضاع كل من وحدات القطاع العام والقطاع الخاص لنفس القيود التى قد يتطلبها الصالح الاقتصادى العام والتوجيه الاقتصادى الرشيد بواسطة الدولة ، وأن يسمح لوحدات القطاع العام بنفس القدر من الحريات التى تتمتع بها وحدات القطاع الخاص وشركات الاستثمار (الأجنبى أو المشترك) .

٢ - معالجة الخلل فى الهيكل التمويلى للكثير من وحدات القطاع العام عن طريق تحويل بنوك القطاع العام لقروضها قصيرة الأجل للقطاع العام والتى استخدمت فى الواقع لإقامة أصول رأسمالية ثابتة إلى مساهمات فى الشركات العامة ، حتى تتخفف الشركات العامة من عبء فوائد ضخمة ترفع من تكاليفها دون مبرر من جهة ، وحتى يحتفظ بالملكية العامة لهذه الشركات من جهة أخرى .

٣ - وضع إطار قانونى موحد يتضمن القواعد الأساسية لتحديد علاقات العمل فى القطاعين العام والخاص ، بما يكفل تحديد الأجور وظروف العمل والرعاية

(١) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، أزمة مصر الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادى ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٢ ، ص ص ١١٦ ــ ١٨٨ ، فى شأن القطاع العام ، وص ٩٠ ــ ٩٤ فى شأن الدعم .

الاجتماعية والصحية ووسائل رفع الإنتاجية عن طريق عقود عمل جماعية بين إدارات الوحدات الاقتصادية وبين الهيئات النقابية ، وذلك فى إطار سياسات عامة للأجور تشارك فى إعدادها الأطراف المعنية وفى مقدمتها الاتحاد العام لنقابات العمال . وفى مقابل تحرير إدارة الوحدات الاقتصادية ، يجب إطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها ، وإنهاء تحريم الإضراب السلمى للعمال .

٤ - إنهاء تجميد أسعار منتجات وحدات القطاع وإنهاء فوضى الأسعار فى القطاع الخاص فى الوقت نفسه ، مع وضع سياسة عامة للأسعار تأخذ فى الاعتبار التكاليف الحقيقية للإنتاج فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص وتكفل تحقيق ربح معتدل للوحدات الاقتصادية . ومعالجة الارتفاع المحتمل فى أسعار منتجات القطاع العام عن طريق دعم أسعار السلع النهائية للاستهلاك الشعبى ، على أن تتحمل الدولة فروق الأسعار من خلال الميزانية العامة للدولة . بعبارة أخرى ، يجب الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارة القطاع العام ، بحيث لا تتحمل الشركات المنتجة بالدعم فى شكل خسائر (الدعم غير المباشر) ، وبحيث يقتصر الأمر على الدعم المباشر الذى يظهر فى الموازنة العامة للدولة كمخصص لدعم نفقات المعيشة (لتغطية الفرق بين تكلفة تدبير السلع والخدمات وبين سعر بيعها للجمهور)[1] .

الاستثمار الأجنبى والشركات متعدية الجنسية:

وبعد هذا العرض للنتائج غير الصديقة للتنمية وغير المواتية لاستقلال الإرادة الوطنية ، يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند مسألة الاستثمار الأجنبى المباشر ودور الشركات متعدية الجنسية فى ظروف العولمة . وهنا نطرح سؤالين . أولهما هو : هل أدت الموجة الهادرة للعولمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول

(١) ثمة مقترحات أخرى طرحت منذ ١٦ سنة لإصلاح القطاع العام فى الدول العربية ، راجع : مجموعة مؤلفين ، القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .

النامية ؟ إن الإحصاءات المتاحة تشير إلى زيادة نصيب الدول النامية فى التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر من ١٩,٧% فى الفترة ١٩٨٣ ــ ١٩٨٩ إلى ٣٨% فى الفترة ١٩٩٢ــ١٩٩٧ ، ثم تراجع هذا النصيب إلى ٢٣,٥% فى الفترة ١٩٩٨ ــ ٢٠٠٣ ، أى إلى أقل من ربع التدفق العالمى . وقد ارتبط جانب كبير من التدفق الاستثمارى الأجنبى على الدول النامية بخصخصة الشركات المملوكة للدولة فيها ، وبالرغم من وصول نصيب الدول النامية إلى ٣٠,٧% من التدفق العالمى فى ٢٠٠٣ ، إلا أن هذا لا يغير من واقع الحال المعروف لسنوات طويلة ، وهو:

أ - أن النسبة الكبرى من التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى المباشر (فى المتوسط حوالى ٦٦% ، أى الثلثين) تذهب إلى الدول المتقدمة[1] . ومن جهة أخرى فإن نصيب الدول النامية يتركز فى ١٠ دول ، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب (٥٦,٣%) إلى عدد قليل من الدول فى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا . وأهم الدول النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبى حالياً هى الصين .

ب- أنه بالرغم من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى على الدول النامية بصفة عامة ، إلا أن نسبة مساهمته فى التكوين الرأسمالى فى الدول النامية تظل محدودة . ففى الصين ــ أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبى المباشر ــ لم تزد هذه النسبة على ١٠,٤% فى ٢٠٠٢ ، وإن كانت قد تراوحت بين ١٤ % و١٧% فى الفترة ١٩٩٤ــ ١٩٩٨[2] . وباستثناء ماليزيا التى وصلت فيها النسبة إلى ٢٥% فى ١٩٩١ ــ ١٩٩٣ ، وكذلك سنغافورة وهونج كونج التى شهدت قيماً بالغة الارتفاع لهذه النسبة فى عدد من السنوات ، فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبى إلى التكوين الرأسمالى مستويات أعلى كثيرا من المتوسط للدول النامية ، بل إن النسبة فى دول مثل كوريا وتايوان

(١) البيانات فى هذه الفقرة والفقرة السابقة من :
UNCTAD, World Investment Report 2004: (www.unctad.org).

(٢) المصدر :
M. Hart-Landsberg and P. Burkett, China and Socialism-Market Reforms and Class Struggle, Monthly Review, Vol. 56, No. 3, July - August 2004, p. 17.

وإندونيسيا كانت أقل من المتوسط للدول النامية[1]. وهذا الوضع قد لا يكون غريباً ، حيث أن النسبة المناظرة على المستوى العالمى ، وإن كانت قد زادت من ٢,٥% فى ١٩٨٢ إلى ٤,٣% فى ١٩٩٠ ، ومع استمرارها فى التزايد بعد ذلك ، إلا أنها لم تزل أقل من ٨% فى ٢٠٠٣ (٧,٧%)[2] . بعبارة أخرى ، بالرغم من العولمة فإن الأساس فى التكوين الرأسمالى فى معظم دول العالم لم يزل هو الاستثمار الوطنى ، وليس الاستثمار الأجنبى .

وكما يقول سانجايا لال فإن "الاستثمار الأجنبى لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية . بل إن وجود قطاع صناعى ديناميكى وتنافسى هو الذى يجذب الاستثمار الأجنبى عالى النوعية ، ويسمح للدولة المضيفة بجنى منافع أكبر من هذا الاستثمار"[3].

أما السؤال الثانى فهو يتعلق بدور الشركات متعدية الجنسية فى نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . والجواب الذى تشير إليه عدة دراسات واقعية هو أن تخصيص الموارد على الصعيد الدولى ورفاهة دول العالم أصبحت تتأثر بشكل متزايد بقرارات الشركات متعدية الجنسية بوجه عام ، وتفضيلها تركيز عمليات البحث والتطوير فى الدول الأم ، أى الدول المتقدمة التى بها المراكز الرئيسية لهذه الشركات . وتشير إحدى الدراسات إلى المكسيك ، موضحة أن الشركات متعدية الجنسية قد أنشأت مصانع حديثة فى المكسيك ، وأن هذا قد أدى إلى زيادة كبيرة فى الصادرات الصناعية للمكسيك . وفى المقابل ، أدى ذلك إلى خروج عدد كبير من الشركات الوطنية من المجال الصناعى عقب تحرير الاقتصاد . كما أن المكسيك لم تشهد ما يمكن اعتباره نقلاً حقيقياً أو أصيلاً للتكنولوجيا التى بقيت أسرارها بيد الشركات متعدية الجنسية

(1) C. Raghaavan, "FDI needs differentiated strategic approach", www.twniside.org.sg
(2) UNCTAD. World Investment ...
(3) Sanjaya Lall, " Governments and Industrialization ... " , op.cit. p. 4.

ومراكزها الرئيسية فى الدول المتقدمة[1] . وهو ما يؤكد ما سبق ذكره نقلاً عن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ فى شأن المقارنة بين أداء المكسيك وأداء فيتنام . أضف إلى ما تقدم ما هو معلوم من أن إقرار اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) فى منظمة التجارة العالمية قد جعل الحصول على التكنولوجيات الحديثة أكثر صعوبة عن ذى قبل ، وذلك لارتفاع تكلفتها .

وهذا يبين أن التعويل على الاستثمار الأجنبى فى إحداث نقل فعلى للتكنولوجيا ليس له سند حقيقى على أرض الواقع . ولذا فلا غنى للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتكنولوجيا ، وذلك من أجل امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة النسبية لعنصر العمل من جهة أولى ، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطويع التكنولوجيات الأجنبية من جهة ثانية ، ومن أجل إرساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة .

قضية التبعية:

التبعية ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف ، بل هى جوهر التخلف ذاته . لقد نشأت التبعية عن عملية تاريخية جرى بموجبها إلحاق الدول المعروفة حالياً بالدول النامية بالنظام الرأسمالى العالمى على خلفية من عدم التكافؤ الصارخ بين ما صار يعرف بدول المركز الرأسمالى المهيمنة ودول الأطراف المسيطر عليها . وجوهر التبعية هو تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها للكثير من مصادر سيطرتها على شروط تجدد اقتصادها ومجتمعها ، من جهة ، وتحكم دول المركز الرأسمالى والمؤسسات الدولية

---

(١) وردت هذه الملاحظات فى عرض Chakravarthi Raghavan لمقال M. Panic ومقال M. Mortimore المنشورين فى كتاب :

R. Kozul-Wright and R. Rowthorn (eds), Transnational Corporations and the Global Economy , Macmillan Press for UNU/WIDER, London, 1995.

راجع :

C. Raghavan, " Globalization Policies may disintegrate world economy :" www.twnside.org.sg .

التى تهيمن عليها هذه الدول وتسخرها لخدمة أغراض التوسع الرأسمالى على الصعيد العالمى ، وكذلك تحكم الشركات متعدية الجنسيات المرتبطة بها فى مصائر الدول التابعة ، من جهة أخرى . ومؤدى هذه العملية الحفاظ على نمط معين لتقسيم العمل الدولى تحتل فيه الدول التابعة مكانة متدنية ، وتقوم فيه بالدور الذى ينسجم واستراتيجيات دول المركز وشركاتها الاحتكارية الكبرى التى تعمل على تعظيم أرباحها على الصعيد العالمى ، متجاهلة مصالح واحتياجات الدول التى تنشط فيها .

والتبعية بهذا المعنى تنطوى على علاقة استغلال إذ يحرم البلد التابع من تطوير نظام إنتاج متوافق مع حاجات سكانه أو حتى مع هيكل الطلب فيه بالرغم من تحيزاته . كما يحال بينه وبين إقامة هيكل إنتاجى متكامل ذاتياً ، حيث تؤدى استراتيجية الاستعمار والشركات الكبرى إلى تكامل هيكل الإنتاج الوطنى مع هياكل الإنتاج فى دول المركز ، بدلاً من أن تتكامل قطاعات الإنتاج المحلى مع بعضها البعض . وهو ما يحرم اقتصاد الدولة التابعة من فرص النمو الذاتى ويعوق اطراد التنمية على المدى الطويل . أضف إلى ذلك ما ينطوى عليه الاستعمار وعمل الشركات الدولية من استلاب للفائض الاقتصادى للدول التابعة ، وحرمانها بالتالى من إحداث التراكم الرأسمالى الضرورى لتطوير قوى الإنتاج واطراد النمو الاقتصادى .

ومن المعروف أن التبعية تزيد من فرص تعرض الاقتصادات المفتوحة للأزمات والصدمات الوافدة من الخارج ، الأمر الذى يعنى اتصاف هذه الاقتصادات بدرجة عالية من الانكشاف أو الهشاشة[1] ، وفقدان الحصانة ضد التقلبات الخارجية . وهذا أيضاً أحد معانى التبعية .

وبديهى من الوصف المتقدم للتبعية أنها أمر سئ معطل للتنمية الحقة ، ويتعارض مع الكرامة الوطنية وحقوق السيادة . ومن ثم يجب أن تهدف السياسات التنموية الجادة إلى التخلص من التبعية كشرط ضرورى لإطلاق قوى التنمية واسترداد الكرامة الوطنية وتعزيز الثقة بالنفس .

(1) Vulnerability.

لقد تحملت شعوب الجنوب الكثير من الآلام والتضحيات فى كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار فى صورته التقليدية ، وفى نضالها من أجل الانعتاق من السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية (الاستعمار الاقتصادى) وتوجهاتها السياسية . ومن أسف أنه بعد فترة لم تطل من استرداد دول الجنوب استقلالها السياسى ، ومن سعيها لبناء أسس اقتصاد متحرر من السيطرة الأجنبية وإقامة علاقات خارجية تعزز استقلالها السياسى ، وتوثيق عرى التعاون فيما بين دول الجنوب ذاتها ، وقعت هذه الدول مرة أخرى فى مصيدة التبعية ، وعاد إليها الكثير من مظاهر الاستعمار ، بما فى ذلك الدخول فى مناطق نفوذ الدول المركزية فى النظام الرأسمالى العالمى (تحت مسمى الشراكة ومناطق التجارة الحرة) واستضافة قواعدها العسكرية ، بل وعودة الغزو والاحتلال العسكرى إلى عدد من بلدان الجنوب (أفغانستان والعراق) ـــ وهو ما كان يعتقد الكثيرون أن زمانه قد ولىّ وانقضى .

ولم يكن هذا التحول ناتجاً عن أطماع الدول الرأسمالية الكبرى فى أسواق وثروات دول الجنوب فحسب . بل أنه نتج أيضاً عن أخطاء فادحة وقعت فيها معظم النخب الحاكمة فى الجنوب ، أبرزها : الإفراط فى الاستدانة من الخارج ، وعدم بذل جهد كاف لتنمية وتعبئة المدخرات الوطنية ، وتجاهل اعتبارات الكفاءة وتغليب اعتبارات الثقة والولاء ، والخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارة المشروعات العامة ، والمركزية الشديدة فى إدارة شئون الدولة وغياب الديمقراطية ومصادرة المبادرات الشعبية وفرض الوصاية على المنظمات الجماهيرية ، مما خلق تربة خصبة لاستشراء الفساد وتآكل شرعية النظم الحاكمة ، وتراجع التنمية ، وتراكم الديون الخارجية والعجز عن الوفاء بالتزاماتها . وهو ما فتح الباب واسعاً فى نهاية المطاف أمام التدخل الأجنبى ، أى التدخل من جانب الدول الدائنة ـــ الرأسمالية أساساً ـــ ومن جانب المنظمات الدولية التى تهيمن عليها ـــ لاسيما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ـــ بدعوى إنقاذ النظام وتأمين حقوق الدائنين . وكان ثمن الإنقاذ من أزمة الديون الخارجية محدداً وواضحاً وهو القبول بمشروطيات الصندوق والبنك واتباع سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى(توافق واشنطون)

والاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى والقبول بتداعيات العولمة ، وكل ذلك من موقع الضعف والتبعية .

والسؤال الآن هو : لماذا يُتوقع أن يؤدى تطبيق هذا النموذج وما ينطوى عليه أو يرتبط به من انصياع للعولمة إلى التبعية ، أو بالأحرى زيادة التبعية ؟ سوف تركز الإجابة عن هذا السؤال على قضية الإرادة الوطنية فى مقابل الإرادة الأجنبية ، وعلى قضية المصالح الوطنية فى مقابل مصالح الأطراف الخارجية . ويمكن صياغة الإجابة عن هذا السؤال فى ست نقاط ، وذلك على النحو التالى :

(أ) إن تحرير التجارة وفتح الاقتصاد أمام الشركات الدولية فى مجال الاستثمار والإنتاج وتقديم الخدمات ، إذا نجح فى اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة قد يؤدى إلى سيطرة الأجانب على قسم مؤثر من السوق المحلى ، وكذلك الاستئثار بقسط مهم من الأصول الإنتاجية ؛ الأمر الذى يتيح لهم التأثير فى توجهات الاقتصاد الوطنى ، خاصة مع اتجاه الشركات الأجنبية إلى تسيير هذه الأنشطة طبقاً لما تقضى به اعتبارات تعظيم أرباح هذه الشركات على الصعيد الدولى ؛ وهو ما قد لا يتوافق مع المصالح الاقتصادية للدول النامية المستضيفة لهذه الشركات .

(ب) إن تحرير الاستثمار الأجنبى من القيود التى قد تقتضيها اعتبارات تخفيض عجز ميزان المدفوعات أو اعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات وتماسك الهيكل الاقتصادى ، أو من الضوابط التى قد تمليها اعتبارات اجتماعية مثل المحافظة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تستوعب أعداداً كبيرة من العمال لحين توفير فرص عمل بديلة ، أو من الشروط التى قد تقتضيها اعتبارات الأمن القومى ، كل ذلك قد يتضمن افتئاتاً على حقوق السيادة الوطنية فى تقرير نمط التنمية الملائم وتحديد السمات العامة لهيكل الإنتاج المناسب . كما لا يخفى أن وجود الشركات الأجنبية وارتباط قطاعات من العمالة الماهرة وغير الماهرة بها ، وذلك لما قد تمنحه من مرتبات مرتفعة ومزايا أخرى ، وكذلك تشابك مصالح قطاعات من الرأسمالية الوطنية والبيروقراطية مع مصالح هذه الشركات ، قد يؤدى إلى ازدواجية فى سوق العمل ،

وإلى تكوين شرائح اجتماعية ذات مصالح اقتصادية يعتمد استمرارها على استمرار نشاط الأجانب . وهو ما قد يؤدى إلى إضعاف تماسك النسيج الاجتماعى واهتزاز الولاء . وهو أمر لا تخفى خطورته على الأمن القومى .

(جـ) إن سياسة الخصخصة التى تفتح الباب بلا قيود أمام ملكية الأجانب للأصول الوطنية ـــ كما يحبذ أنصار العولمة والمروجون لتوافق واشنطون ـــ قد تؤدى فى حالة نجاحها فى اجتذاب الشركات الدولية على نطاق واسع إلى السيطرة الأجنبية على قسط مؤثر من الأصول الإنتاجية ، قد يمكنها من تكوين مراكز احتكارية مهمة تتحكم من خلالها فى السوق الوطنية . ولو كان هذا الأمر لا يشكل خطراً يذكر على السيادة والمصلحة الوطنية ، ما كانت بعض الدول النامية قد تحفظت على توصيات الليبراليين الجدد ، وذلك بفرض قيود على ملكية الأجانب للأصول الوطنية . فماليزيا مثلاً لم تكن تسمح فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بالملكية الأجنبية للمشروعات إلا إذا كان المشروع يصدر ٨٠% أو أكثر من إجمالى مبيعاته ، وتنخفض ملكية الأجانب للمشروع إلى ٧٩% كحد أقصى إذا تراوحت نسبية صادراته إلى إجمالى مبيعاته بين ٥١% و٧٩% . أما إذا تراوحت نسبة الصادرات إلى إجمالى المبيعات ما بين ٢٠% و٥٠% ، فيمكن أن تتراوح ملكية الأجانب للمشروع ما بين ٣٠% و٥١% . وإذا كان المشروع يصدر أقل من ٢٠% من مبيعاته ، لا يسمح بزيادة ملكية الأجانب على ٣٠% . وبالرغم من تخفيف القيود على ملكية الأجانب للمشروعات فى ماليزيا تحت وطأة الركود الاقتصادى حتى الثمانينات ، ثم تحت وطأة الأزمة المالية الآسيوية فى أواخر التسعينات وكرد فعل على المنافسة الضارية من جانب الصين على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، إلا أن هذا التخفيف قد يرى فيما يبدو لفترة مؤقتة[1] . وتحظر بعض الدول امتلاك الأجانب للشركات أو لأنصبة مؤثرة من رأسمالها فى بعض القطاعات التى تعتبرها حساسة للأمن القومى أو

(١) راجع فى ذلك:

M. Aslam, " Foreign direct investment and industrialization in Malaysia : A lesson to Middle East Countries " , a paper prenented to the Arab Planning Institute International conference, Beirut, 20-21 March 2006, p.10.

حتى للأمن الغذائى . ومن الدول التى حرصت على فرض قيود متشددة على الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المالى كوريا وتايوان[1] .

بل إنه من المعروف أن دولاً متقدمة مثل بريطانيا وألمانيا لا تفتح البـــاب علـــى مصراعيه أمام ملكية الأجانب للشركات الوطنية ، سواء من خلال برامج الخصخـــصة أم من خلال برامج الاستحواز . فحتى بالنسبة للشركات التى بيعت أسهمها بالكامل فى إطار برنامج الخصخصة البريطانى ، احتفظت الحكومة البريطانية بما أطلـــق عليـــه " السهم الذهبى " الذى يعطيها حق الفيتو فى حالة نقل ملكية الشركة المباعة ككـــل سواء أكان النقل لطرف محلى (للحيلولة دون نشوء الاحتكارات) أم لطرف أجـــنبى (للحيلولة دون وقوع سيطرة أجنبية غير مرغوب فيها)[2] .

وفى صيف ٢٠٠٥ قامت الدنيا فى الولايـــات المتحـــدة ولم تقعـــد إلا بعـــد ما سحبت شركة CNOOC الصينية عرضها لشراء شركة UNOCAL الأمريكيـــة ، وهى شركة بترول متوسطة الحجم . وكان العرض الصينى هو أعلى العروض . ومـــع ذلك اضطرت الصين لسحب عرضها نتيجة للضغوط السياسية من جانب الحكومـــة الأمريكية ، ولتهدئة المخاوف الأمريكية تجاه دخول الصين مجال الطاقـــة الأمريكـــى شديد الحساسية من الناحية الأمنية . وآخر الأحداث فى هذا الشأن هو الانتقاد الشديد من جانب عدد غير قليل من أعضاء الكونجرس الأمريكى الجمهوريين والـــديمقراطيين فى مجلسى النواب والشيوخ لقرار الإدارة الأمريكية بالموافقة على صفقة شراء شـــركة دبى العالمية للموانى (DP World) المملوكة لدولة الإمارات العربية المتحـــدة للـــشركة البريطانية P&O للنقل البحرى وإدارة الموانئ . وسبب الانتقاد هو تخـــوف أعـــضاء الكونجرس من أن هذه الصفقة قد تنطوى على تهديد محتمل للأمن القومى للولايـــات المتحدة ، وهذا بالرغم من أن الشركة المباعة بريطانية ، وأن علاقتها بالولايات المتحدة

(١) أنظر : Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص ٧٠٣ . ومع ذلك لم تنج هاتـــان الـــدولتان مـــن الوقوع فى الأزمة المالية الآسيوية فى ١٩٩٧ .

(2) Steven H. Hanke, Privatization and Development, Institute for Contemporary Studies, San Francisco, 1987, p. 188

تنحصر فى كونها تشغل ستة موانئ على الساحل الشرقى للولايات المتحدة[1]، و لم يشفع للإمارات العربية المتحدة أنها ــ على حد قول الإدارة الأمريكية ــ حليف أساسى للولايات المتحدة فى الحرب ضد الإرهاب ، بل إن المعارضين للصفقة ادعوا أنها ستزيد من خطر تعرض الولايات المتحدة إلى الهجمات الإرهابية!! . وهو ما يؤكد أن الحساسية ضد تملك الأجانب للأصول الوطنية أو حتى إدارتها ليست وقفاً على مواطنى الدول النامية[2] .

(د) تترتب على التحرير المالى ، خاصة تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود ، وفتح الباب أمام تعاملات ومغامرات الأجانب فى البورصة دون قيود ، جنباً إلى جنب مع فتح الاقتصاد وتحرير الأسواق وتحرير الاستثمار الأجنبى ، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادى للدولة النامية ، وتهدر فى لحظات مقادير ضخمة من الثروة الوطنية التى تراكمت عبر سنوات من الجهد والتضحية . وكلما ازداد انفتاح الاقتصاد وتحرره ، ازدادت احتمالات تعرضه للصدمات والأزمات الوافدة من الخارج ، وذلك دون أن يمتلك قدرة كافية على الوقاية منها أو تخفيف آثارها السلبية . وهذا ما يطلق عليه الهشاشة أو الإنكشاف ، التى تعتبر أحد تداعيات التبعية ، كما سبق ذكره[3] .

---

(١) أذيع هذا الخبر مساء ١٧ فبراير ٢٠٠٦ على محطة يورونيوز . أنظر : www.euronews.net . أنظر أيضاً www.bbc.co.uk فى ٢١ فبراير ٢٠٠٦ .

(٢) أشار عدد من الكتاب العرب إلى أن رد الفعل الأمريكى العنيف لم يكن موجهاً ضد الأجانب بشكل مطلق ، وإنما ضد العرب والمسلمين ، وأن الحساسية التى ظهرت فى هذه الحالة ما كانت ستظهر لو أن إدارة هذه الموانئ قد آلت إلى شركة يهودية أو أوروبية . فثمة جانب عنصرى فى هذا الأمر ، وهذا صحيح .

(٣) راجع : على توفيق الصادق وعلى أحمد البليل (محرران) ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، صندوق النقد العربى ، وقائعالندوة التى عقدت فى ١٨ ــ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٣٤ و ص ٢٧٦ وما بعدها .

(هـ) إن تقليص دور الدولة (الحكومة الصغيرة) وفقاً لليبرالية الجديدة من جهة ، واندماج اقتصاد الدولة النامية فى الاقتصاد العالمى نزولاً على مقتضيات العولمة من جهة أخرى ، يترتب عليهما انكماش السيادة الوطنية ، وتآكل الحيز المتاح للسياسات الوطنية[1]، أى تقييد الخيارات المتاحة أمام واضع السياسات الاقتصادية الوطنية . ويأتى ذلك التآكل من تزايد الاعتماد على قوى السوق وتقليل الدور الضابط والموجه للاقتصاد من جانب الحكومات . كما يأتى من جراء تزايد خضوع ، أو بالأحرى إخضاع ، الدول النامية لعدد متزايد من القواعد والمعايير والالتزامات التى وضعتها الدول الغنية أصلاً لخدمة مصالحها ، والتى تسعى لتعميمها على جميع دول العالم من خلال المؤسسات الدولية الخاضعة لنفوذها ، وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات تطور هذه الدول والتباين فى هياكلها المؤسسية وبناها الثقافية . وبالطبع فإنه مع انكماش الحيز المتاح والخيارات المفتوحة أمام واضعى السياسات فى الدول النامية التى قبلت ــ أو أرغمت على ــ التكيف مع العولمة ، تتقلص فرص إعمال الإرادة الوطنية ــ الأمر الذى يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الوطنية لهذه الدول .

(و) إن ما ذكرناه أعلاه لا يقع فى دائرة الاحتمالات وحدها ، بل إن هناك من الوقائع والممارسات العملية ما يشير إلى أن العولمة قد أدت إلى تفاقم التبعية فى دول متعددة فى الجنوب . ويكفى أن نشير هنا ــ على سبيل المثال ــ إلى المنطقة العربية والشرق أوسطية . ففى زمن العولمة والهيمنة الأمريكية ، أصبح العدوان على السيادة

(١) وهذه من القضايا التى أولاها مؤتمر الأمم المتحدة الحادى عشر للتجارة والتنمية الذى عقد فى ساو باولو بالبرازيل فى يونيو ٢٠٠٤ اهتماماً كبيراً . ولذا شدد البيان الختامى للمؤتمر على أهمية توسيع الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الكلية للدول النامية (National Policy Space) من أجل تحقيق التنمية الوطنية . أنظر www.unctad.org . وأكد البيان أيضاً على أن من حق كل دوله من الدول النامية أن تجرى تقييما يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية ، وبين القيود التى تنشأ عن تقليص مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية، وذلك فى ضوء أهداف التنمية التى تسعى لتحقيقها. وفى هذا السياق اعتبر المؤتمر أن محاولة اقحام قضايا الاستثمار والملكية الفكرية على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية ، لا مبرر لها ، حيث لا علاقة لها بالموضوع الأساسى للمنظمة وهو التجارة .

الوطنية من جانب الولايات المتحدة وإقحام نفسها فى الشئون الداخلية للدول الناميـة وكأنه حق من الحقوق الطبيعية لهذه القوة العظمى . بل إن الحد الفاصل بين ما هـو شأن خارجى وما هو شأن داخلى قد أصبح باهتاً إلى حد بعيد . ومؤخراً ، راحـت أمريكا تعيد رسم خريطة المنطقة العربية ووضعت مخططات متكاملة لما أطلقت عليـه "الشرق الأوسط الكبير" ، التى تسعى لدمج إسرائيل فى المنطقة وتتـضمن اقتراحـات تفصيلية لإصلاح نظام التعليم وإعادة هيكلة النظام الصحى ونشر الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدنى وتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأقليات .. الخ .

وهذا بالطبع علاوة على التدخلات التى أصبحت روتينية فى الشأن الاقتصادى ، حيث تحفل تقارير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى مثلاً بالكثير من مقترحات الإصلاح ، التى تعتبر الإدارة الأمريكية البعض منها شروطاً ضرورية للرضى عن مصر ولتدفق الاستثمارات الأمريكية إليها وللتفاوض حول إقامة منطقة تجارة حرة مـصرية أمريكية . وتتعاون مع الخارجية الأمريكية فى هذا الشأن بعثات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى التى تتابع عن كثب كل ما يجرى فى الساحة الاقتصادية ، وتقيمـه مـن منظورها ، أى من منظور توافق واشنطون ، وتقدم النـصائح التفـصيلية لتـصحيح السياسات الاقتصادية المصرية من هذا المنظور .

ولا تتردد الولايات المتحدة مثلاً فى استخدام لفظ "المشروطية" بشأن ما تقدمه من معونات لمصر . ففى تقرير مكتب محاسبة الحكومة المقدم إلى لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكى فى يوليو ٢٠٠٥ ، لم تكن هناك مداراة لحقيقة ارتباط المعونة المقدمة إلى مصر بتنفيذ بنود محددة فى مواقيت معلومة وذلك بهدف تحويل الاقتـصاد المصرى إلى اقتصاد سوق ليبرالى . وطبقاً لمتابعة المكتب لمدى التزام مصر بتنفيذ البنود المتفق عليها منذ ١٩٩٢ ، ظهر أنه من بين ١٩٦ بنداً لم تنفذ مصر سوى ١٣٦ بنداً ، أى ٧٠% من جملة الالتزامات . ومن الواضح أن حكومة د . أحمد نظيف الأولى قد جاءت لتسرع بتنفيذ البنود المتبقية ، وعلى رأسها ـــ كما يقول التقريـر ـــ وضـع قانون جديد للضرائب وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات ووضع قانون المنافسة

ومنع الممارسات الاحتكارية وخصخصة البنوك وشركات التأمين . وقد قطعت حكومة نظيف الأولى (يوليو ٢٠٠٤) والثانية (ديسمبر ٢٠٠٥) شوطاً طويلاً نحو تنفيذ الالتزامات المتبقية . ومع ذلك فقد دعى تقرير مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية الإدارة الأمريكية إلى التشدد فى إتاحة المعونات النقدية لمصر لحين اتضاح التزام الحكومة المصرية بجميع بنود البرنامج المتفق عليه وذلك وفق مذكرة التفاهم الموقعة مع هيئة المعونة الأمريكية فى مارس ٢٠٠٥ ، وذلك على حد قول التقرير — من أجل "تقوية عنصر المشروطية" فى المعونة المقدمة[١] .

ومن المعروف أن اتفاقات الشراكة الأوروبية وأطر التعاون بين أمريكا وعدد من بلدان المنطقة قد أصبحت بمثابة عودة لسياسة مناطق النفوذ التى طالما كافحت الدول النامية من أجل الخلاص منها . وأصبح من المعتاد أن تتضمن هذه الاتفاقات تعهدات باتباع الدول النامية الداخلة فيها للسياسات الليبرالية الجديدة ، فضلاً عن التزامات بحماية حقوق الإنسان . وهذا ما لوحظ أيضاً فى الاتفاقات التى عقدها الاتحاد الأوروبى مع الدول الأفريقية ودول الكاريبى والباسفيكى ، مثل اتفاق كوتونو ، وكذلك اتفاقات الشراكة المتصلة به ، وفى الضغوط التى تمارس على هذه الدول لخصخصة قطاع الاتصالات والبنوك وشركات المرافق العامة[٢] .

وتحت رايات العولمة ، وبدعوى محاربة الإرهاب ، ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل التى تمتلك منها أمريكا بالطبع أكثر مما تملكه أية دولة أخرى على ظهر الكرة الأرضية ، اعتبرت أمريكا أنها صاحبة الحق فى تحديد ما هو إرهاب

---

(١) أنظر :
US GAO (Government Accountability Office), Foreign Assistance USAID's Cash Transfers Program in Egypt, Report to the Chairman, Committee on International Relations, US House of Representatives, July 2005, www.gao.gov.

(٢) راجع خطاب Thabo Mbeki رئيس جنوب أفريقيا أمام المؤتمر الإقليمى للحكم التقدمى Progressive Governance Regional Conference، المنشور فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، South Bulletin, no. 109, August 2005 بعنوان:
.Putting People First in a Progressive Agenda

وما ليس كذلك ، وتحديد من هو إرهابى وما هى الدول التى تأوى الإرهاب ومن ثم تستحق العقاب . كما أباحت أمريكا لنفسها ، وبالرغم من معارضة مجلس الأمن ، شن حرب شرسة على العراق بدعوى امتلاكه لأسلحة دمار شامل ، وهو ما ثبت أنه اتهام باطل ولا سند له على أرض الواقع ، وذلك باعتراف من كانوا يصرون على هذه الاتهامات مثل وزير الخارجية السابق كولن باول . وفى هذا السياق تحولت دول الخليج العربى إلى ما يشبه المستعمرات الأمريكية ، كما لم تستطع مصر — أكبر الدول العربية — أن تقف فى وجه هذا العدوان ، بل أنها قدمت له التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستى . وإذا كان العرب قد سايروا داعية العولمة وزعيمة العالم الرأسمالى فى هذا كله ، واستجابوا لمطالبها فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون أن تقلع هذه الأخيرة عن ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين ودون أن تظهر فى الأفق بادرة حل منصف للصراع العربى الإسرائيلى ، فضلاً عن توافق سياساتهم الاقتصادية مع نموذج الليبرالية الجديدة الذى تروج له أمريكا ، فهل هناك اسم لهذه العلاقة بين العرب وأمريكا أكثر ملاءمة من "التبعية" ؟! .

فصل المقال إذن أن مسايرة الدول النامية للعولمة وقبولها للنموذج الرأسمالى الليبرالى الجديد يفتحان الكثير من الدروب والمسالك التى تفضى إلى تعميق علاقات التبعية التى تعطى الأولوية لمصالح الأطراف الخارجية على حساب المصالح الوطنية ، والتى تعوق الإرادة الوطنية وتعصف بالاستقلال الوطنى . وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغى العمل على الخلاص منها بسلوك سبيل آخر غير السبيل الذى تفرضه العولمة وبرامج التكيف الهيكلى .

شهادات إضافية حول برامج التثبيت والتكيف:

من المهم أن نضيف إلى ما تقدم نتائج عدد من الدراسات والتقارير الأحدث التى تناولت بالتقييم العملى برامج التثبيت والتكيف بوجه عام ، وسياسات تحرير التجارة بوجه خاص .

ثمة تقييم مهم بدأ واستمر حيناً بمشاركة البنك الدولى ، ولكن البنك تنصل من التقرير عندما بدت نتائجه غير مواتية لرسالة البنك فى ترويج توافق واشنطون وفى نشر العولمة الليبرالية . فقد قامت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلى (فيما بعد "سابرين" SAPRIN)[1] بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الإدارية ، والخصخصة وسياسات التقشف التى تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلى[2]. وقد استطاعت سابرين إقناع البنك الدولى بالمشاركة فى تنفيذ هذا المشروع معها . واستغرق تنفيذ البرنامج فى تسع دول نامية خمس سنوات (١٩٩٧ــ ٢٠٠٢) وذلك بعد أعمال تحضيرية استغرقت نحو سنتين ، وتوفر للمشروع التمويل اللازم من عدة جهات أهمها حكومات خمس دول أوروبية والاتحاد الأوروبى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وعدد من الوقفيات[3] والمنظمات غير الحكومية . وقد تعاونت فى التنفيذ ثلاثة أطراف هى حكومات الدول المبحوثة ، والبنك الدولى ، والشبكات الوطنية للمجتمع المدنى التى ضمت المئات من منظماته .

ومن أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التى تقوم على المشاركة واسعة النطاق للأطراف ذات العلاقة ببرامج التكيف الهيكلى . إذ يتم الوصول إلى التقييم الوطنى لآثار برنامج التكيف فى أى دولة من خلال أربع مراحل . أولها : التعرف على أوسع

---

(1) SAPRIN = The Structural Adjustment Participatory Review International Network.

وهى شبكة تضم عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدنى فى تسع دول نامية (الأرجنتين ــ بنجلاديش ــ الاكوادور ــ السفادور ــ غانا ــ المكسيك ــ الفلبين ــ أوغنده ــ زمبابوى) ودولة من الدول الاشتراكية سابقاً وهى المجر ، وتتعاون مع منظمات غير حكومية فى أوروبا وكندا والولايات المتحدة . والشبكة تضم ممثلين لنقابات العمال وجمعيات صغار رجال الأعمال والمزارعين ، والمنظمات المعنية بالبيئة ، وجمعيات المرأة وجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الدينية ، وروابط الشباب ، وأرباب المعاشات ، إضافة إلى عدد من معاهد بحوث التنمية .

(٢) يعرف المشروع باسم مبادرة المراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلى :
SAPRI : Structural Adjustment Participatory Review Initiative.

(3) Foundations.

قطاع ممكن من السكان المحليين المتأثرين بالبرنامج . وثانيها : عقد ملتقيات عامة تنظمها اللجان التوجيهية لمنظمات المجتمع المدنى بالاشتراك مع ممثلى البنك الدولى والحكومة ، وذلك لمناقشة إجراءات التكيف وتحليل آثارها من واقع شهادات المتأثرين بها فى المحليات المختلفة . وثالثها : إجراء بحوث تشاركية بشأن عدد من القضايا المختارة ، وذلك بغرض تعميق تحليل آثار برنامج التكيف . ويشارك فى هذه البحوث ، إلى جانب فرق سابرين والبنك الدولى ، خبراء ومستشارون من تخصصات مختلفة . ورابعها : تجميع النتائج وعرضها ومناقشتها فى مؤتمر وطنى عام .

وتتلخص أهم النتائج التى توصل إليها المشروع فى تقريره[1]:

١ - يلاحظ فيما يتعلق بتحرير التجارة أنه بالرغم من تنوع الدول المبحوثة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادى ، إلا أنها جميعاً شهدت نمواً أكبر فى الواردات بالمقارنة بالصادرات . ولهذا فإن هذه الدول واجهت زيادات فى عجز كل من الميزان التجارى والحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ؛ مما زاد من مستوى مديونياتها الخارجية . وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة إلى تعثر الكثير من المنشآت المحلية ، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية الوطنية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس ؛ الأمر الذى أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة ، وبالتالى تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب الاستيراد أمام المنتجات الأرخص . ومن جهة أخرى ، لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة ، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات فى أيدى شرائح محدودة من السكان وفى عدد قليل من الأنشطة ؛ الأمر الذى زاد من حدة التفاوتات فى توزيع الدخل القومى .

(٣) أعلن عن صدور التقرير فى بروكسل فى أبريل ٢٠٠٢ ونشر التقرير فى ٢٠٠٤ :
SAPRIN, Structural Adjustment: The SAPRI Report: The Policy Roots of Economic Crisis, Poverty and Inequality, Zed Books (London and New York), TWN (Malaysia), Books for Change (India) and IBON (Phillppines), 2004.

٢ - وفيما يتعلق بتحرير القطاع المالى ، يوضح التقرير أنه لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية فى القطاع المصرفى ، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار فى الدول المبحوثة . كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الأخرى فى أعقاب التحرير وطالت كل الوسطاء الماليين سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص . كما شجع تحرير القطاع المالى المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار فى الأنشطة غير الإنتاجية ، وكذلك القروض الاستهلاكية . وأحدث تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال ؛ مما زاد من تعرض الاقتصادات المبحوثة للصدمات الخارجية . وعموماً ، اقترن التحرير المالى بإضعاف دور الدولة فى توجيه وضبط حركة القطاع المالى من جهة أولى ، وإلى تقوية جماعات المصالح التى استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفى من جهة ثانية ، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أى الاحتكارية من جهة ثالثة . وقد أدى تركز الأصول المالية بدرجة أكبر فى أيدى عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق فى توزيع الدخل .

٣ - وفيما يخص اصلاحات سوق العمل والآثار على التشغيل ، شهدت الدول المبحوثة ــ على اختلاف درجات تنفيذها لاصلاحات سوق العمل ــ تدهوراً ملحوظاً فى مستويات التوظف وزيادة محسوسة فى معدلات البطالة . ولم تسهم صناعات التجميع التى أقيمت فى المناطق الصناعية الحرة كثيراً فى زيادة فرص العمل ، خاصة وأن صلة هذه المناطق بالاقتصاد المحلى ضعيفة . كما تدهورت الأجور الحقيقية وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء فى برامج التكيف . إذ انخفض نصيب الأجور فى ن.م.أ ، وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل فى ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفى . كما زادت نسبة التشغيل الناقص[1] . وكانت البطالة أشد وطأة على الجماعات منخفضة الدخل ، كما كان تأثر هذه الجماعات بانخفاض مستوى

(1) Under-employment.

الأجور الحقيقية كبيراً . وعانت النساء من اصلاحات سوق العمل بدرجة أكبر من باقي قوة العمل . كما زادت نسبة عمالة الأطفال وكبار السن ، وذلك لتعويض الانخفاض الذى طرأ على مستوى دخل الأسرة . وأخيراً ، لم يحدث ما توقعه أنصار سياسات إصلاح سوق العمل من زيادة على نطاق واسع فى الإنتاجية والتنافسية .

٤ - وقد أظهر تحليل آثار الخصخصة فى الدول المبحوثة نتائج مختلطة فى الشركات الإنتاجية ، حيث زادت أرباح بعض الشركات المخصخصة ، بينما استمر البعض الآخر فى الخسارة أو ربما زادت خسائره . وعموما فالزيادة فى الإنتاج التى حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى ، مثل تحرير حركات رؤوس الأموال ، ومثل انتقال الملكية إلى شركات متعدية الجنسية ذات قدرات كبيرة فى الحصول على التمويل اللازم لعملياتها . أما فيما يتعلق بخصخصة شركات الخدمات ، وخاصة خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والنظافة والاتصالات ، فيسجل التقرير أن أسعار هذه الخدمات قد زادت بعد الخصخصة ، وذلك دون تحسن يذكر فى نوعية الخدمة أو فى نطاق تغطية الخدمة للمناطق والجماعات السكانية المختلفة ؛ الأمر الذى زاد من صعوبة حصول الأسر الفقيرة على خدمات هذه الشركات . وازدادت الأمور سوءاً بإلغاء الدعم الذى كان يوجه لهذه المرافق قبل خصخصتها . فهو وإن كان قلل من عجز الموازنة العامة للدولة ، إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات . وبالنظر إلى أيلولة أصول كثير من الشركات العامة سواء فى قطاع الإنتاج أم فى قطاع المرافق العامة إلى الشركات الأجنبية ، فقد زادت نسبة ملكية الأجانب ، وزاد تأثيرهم فى الاقتصاد الوطنى ؛ الأمر الذى يشكل تهديداً للسيادة الاقتصادية الوطنية ، خاصة مع خضوع سياسات هذه الشركات لاعتبارات تعظيم الربح على الصعيد العالمى ، وهو ما قد لا يتوافق مع الاحتياجات المحلية . كما يسجل التقرير أن

آثار الخصخصة على توزيع الثروة والدخل أصبحت مقلقة بشكل متزايد فى الاقتصادات المبحوثة .

٥ - وفيما يتعلق بآثار برامج التكيف الهيكلى على التعليم والصحة ، فقد أظهرت دراسات الحالة فى سبع دول فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الإصلاحات التى أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض منتظم وملموس فى دور الدولة وفى قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان ؛ الأمر الذى جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته . وأصبحت الفئات ذات الدخل المنخفض مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء خفض الدعم ونقص الإنفاق الاجتماعى وتطبيق نظم المشاركة فى التكاليف واسترداد النفقات فى المؤسسات التعليمية والصحية . كما أن أساليب تصويب الدعم ، أى استهدف الفقراء ، قد فشلت فى معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة فى توزيع الدخل . ومن الملاحظ أن الارتفاع فى كلفة التعليم أو العلاج لم يقترن بارتفاع فى مستوى الخدمة . وهكذا تجاهلت سياسات التكيف الهيكلى أن الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو فى الحقيقة استثمار فى العنصر البشرى ، وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفف منه لتصحيح عجز الموازنة[1] . ومن المفارقات التى يسجلها التقرير أنه بينما تقلص الدعم الموجه للخدمات العامة والتى يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم (دعم الفقراء) ، استمرت أنواع أخرى من الدعم فى الوصول إلى الشركات الخاصة ، مثل دعم القروض وتقديم ضمانات للائتمان والحوافز الضريبية ، بل وحزم الإنقاذ الموجهة لإنقاذ الشركات والبنوك المتعثرة (دعم الأغنياء) . ولذا فقد كان أثر هذه السياسات سلبياً على توزيع الدخل بعامة وعلى الفقراء بخاصة .

(١) قارن ذلك بالخطاب الرسمى لتوافق واشنطون فى النقطة الثانية من النقاط العشر التى عرضناها فى الملحق (١) .

والواقع أن النتائج التي سجلتها دراسة سابرين ليست فريدة في بابها بأية حال . وهناك شواهد وقرائن متعددة على صحتها من دول أخرى ومن مراقبين ودارسين آخرين . وحسبي أن أُذكّر بنتائج دراسة الحالة المصرية في الفصول من الرابع إلى الثامن في كتابي: "الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا" ، والتي لخصتها في القسم (١) من هذا الكتاب ، وأن أضيف نتائج دراسة تناولت أثر التكيف في عدد من المناطق المختلفة للدول النامية، وأن أستشهد بآراء بعض القيادات المسئولة عن الاقتصاد في أمريكا اللاتينية .

تشير الدراسة التي قدمها "بولتروفيتش" و"بوبوف" إلى مؤتمر المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة حول مستقبل اقتصاديات التنمية[1] إلى أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي قد أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ٠,٨% سنوياً في الثمانينات ، بينما لم يزد معدل نموه في التسعينات على ١,٥% سنوياً . أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد حدث انخفاض في متوسط دخل الفرد بمعدل ١% سنويا في الثمانينات ، ولم يزد معدل نموه على ١% سنويا في التسعينات . وقدر الانخفاض في الناتج المحلي الحقيقي في ٢٨ دولة في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق بنسبة ٣٠% خلال التسعينات . أما في أفريقيا جنوب الصحراء ، فقد كان الانخفاض في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ملحوظاً[2].

وتشير تطبيقات سياسات التكيف الهيكلي في عدد من دول أمريكا اللاتينية إلى أنها أدت إلى كوارث فظيعة . وحسبنا أن نشير إلى تجربة الأرجنتين . فطبقاً لكل من نائب وزير الخارجية ونائب وزير الصناعة والتجارة في الأرجنتين ، كانت لهذه

(1) V. Polterovitch and V. Popov. "Appropriate economic policies at different stage of development", WIDER, The Future of Development Economics, op.cit.

(٢) حسب مؤشرات التنمية الدولية ، كان معدل النمو السنوي في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء -١% في الثمانينات وحوالي ٠,٣% في الفترة ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٣ انظر :
World Bank, World Development Indicators 2003 and 2005.

السياسات آثار سلبية للغاية على السكان . وبينما كان صندوق النقد الدولى يشيد بالأرجنتين فى أوائل التسعينات باعتبارها نموذجاً ساطعاً لنجاح سياساته ، كانت الوقائع تشير إلى أنها شهدت أكبر كارثة اجتماعية واقتصادية خلال مائتى عام من تاريخها . فقبل أن تدخل الأرجنتين صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٥٧ كانت نسبة الفقراء لا تتجاوز ١٠% ، وكان ٥٢% من السكان ينتمون إلى الطبقة المتوسطة . وبعد كارثة ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ارتفعت نسبة الفقراء إلى ٦٠% ، وانخفضت نسبة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلى ٢٢% . كما تعرض الاقتصاد الأرجنتينى لتقلبات شديدة ، وانخفضت قيمة البيزو انخفاضاً مروعاً ، وتزايدت المديونية الخارجية ، وخيم الركود الاقتصادى على البلاد . وهكذا تحولت التجربة التى كانت أثيرة لدى صندوق النقد الدولى فى بداية التسعينات إلى وصمة عار فى جبينه فى أواخر التسعينات والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين[1] .

الشهادات المجروحة للبنك الدولى:

ربما يتهم البعض العرض السابق للأداء التنموى لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطون بالتحيز ، وذلك لاعتماده على شهادات المعارضين لهذا النموذج أو المتحفظين على بعض عناصره وحدهم . ولذا فقد يكون من المناسب فى ختام هذا العرض أن أتناول موقف البنك الدولى فى هذا الشأن ، وذلك باعتبار البنك الدولى من أشد المدافعين عن هذا النموذج ومن أقوى مصادر الضغط على الدول النامية لتطبيقه .

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى دفاع البنك الدولى عن سياسة تحرير التجارة ودعوته لاندماج الدول النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وبخاصة منذ نشر تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٧ الذى انتهى من استعراضه لتجارب الحكومات فى دعم التصنيع

(١) راجع تحقيقات بعثة " الأهرام " إلى دول أمريكا اللاتينية ، الأهرام ، ١٢ أبريل ٢٠٠٥ . وقد نشرت هذه التحقيقات لاحقاً فى كتاب : بعثة الأهرام ، أمريكا اللاتينية . دروس فى النهوض الوطنى ، الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

لى أن الدول النامية التى اتبعت سياسات لدمج القطاع الصناعى فى الاقتصاد العالمى من خلال التجارة الخارجية قد حققت نتائج أفضل من غيرها التى عزلت نفسها عن لمنافسة الدولية[1] . فقد انتقدت دراسة البنك لمساواتها بين تحرير التجارة والتوجه لخارجى للنمو ، ولعدم تمييز البنك بين حيادية نظام التجارة بمعنى الحماية الصفرية لمسلع القابلة للاستيراد والتصدير وبين نظام التجارة المحرر ، حيث عُرِّف تحرير التجارة بأنه إجراء يجعل النظام التجارى أكثر حيادية ، أى أقرب إلى نظام تجارى خال من التدخلات الحكومية . وقد اعترف البنك لاحقاً بأن النظام التجارى المحايد يمكن أن يتحقق عند معدلات حماية موجبة ولكن متساوية لكل من الصادرات والواردات ، وهو ما يعنى الاعتراف بأن التوجه الخارجي للنمو لا يعنى بالضرورة وجود نظام تجارى متحرر . ومع ذلك ظل البنك مُصراً على أن التعريفات الجمركية المنخفضة نسبياً والموحدة أفضل لأسباب تتعلق بالكفاءة والاقتصاد السياسى ، وذلك بالرغم من موافقته على أنه لا يوجد إثبات لكون التعريفات الجمركية الموحدة على الواردات تقود إلى وضع أمثل فى معظم الحالات . كما انتقدت تلك الدراسة من زاوية طريقة معالجتها للإحصاءات ، ولتجاهلها التمييز بين الدول حسب مستوى تطورها .

لقد ظل البنك متمسكا بفكرة تحرير التجارة وخفض وتوحيد التعريفة الجمركية على الواردات . وأرجع فشل بعض الدول التى اتبعت سياسة تجارية تقوم على توحيد التعريفات إلى "سوء التطبيق" . وقد استمر البنك فى تمسكه بهذا الرأى حتى فى دراسته عن "المعجزة الآسيوية" التى نشرت فى عام ١٩٩٣ ، وذلك بالرغم من اعترافه بعدد من الأمور الهامة ، مثل أن السياسة التجارية وحدها لا تكفى لإحراز نمو سريع ، وأن للعوامل المؤسسية دوراً مهماً فى نجاح أو فشل هذه السياسة ، وأن التدخلات الحكومية مطلوبة لزيادة الاستثمار فى الموارد البشرية والمادية، وأنه لكى تكون

(1) World Bank, World Development Report 1987 (Barriers to adjustment and growth in the world , industrialization and foreign trade).

وقد اعتمدت فى هذه الفقرة والفقرتين التاليتين على تلخيص الجدل مع البنك الدولى حول تحرير التجارة الوارد فى :

S.M. Shafaeddin, op.cit., pp. 305.

السياسات الاقتصادية فعالة فإنها يجب أن تكون مصممة بالتوافق مع الظروف الخاصة بكل دولة .

لكن توصيات تلك الدراسة جاءت متناقضة مع بعض هذه الاستنتاجات . فقد تبنت الدراسة سياسات تجارية وصناعية موحدة لكل الدول وذلك بغض النظر عن مستوى تطورها . وأصرت على قصر التدخلات الحكومية على التدخلات الوظيفية (الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة ـ حفز الادخار والاستثمار ـ تجنب التشوهات) ، وعلى ألا تتصف تلك التدخلات بالانتقائية . وحثت الدراسة الدول النامية على الاقتداء بدول شرق آسيا فى الأخذ بمعدلات منخفضة للتعريفات الجمركية بما يجعل الأسعار النسبية للسلع القابلة للاتجار أقرب إلى الأسعار العالمية . وقد تبين أن معدلات التعريفة المنخفضة التى أشارت إليها الدراسة هى تلك التى لوحظت فى الثمانينات والتسعينات ، أى قرب مرحلة النضج بالنسبة لدول شرق آسيا ، وليس فى الستينات والسبعينات حيث كانت هذه الدول لم تزل تخوض معارك التصنيع . ففى التسعينات كانت معظم الصناعات فى هذه الدول قد اقتربت من حالة النضج ، ولذا كان من المتعين أن يصبح نظامها التجارى أكثر تحرراً ، بينما كان النظام يتسم قبل ذلك بالحمائية والانتقائية . وفى حين سجل التقرير أن حماية السوق المحلى قد تواجدت جنباً إلى جنب مع تشجيع الصادرات من خلال الدعم فى معظم دول شرق آسيا ، إلا أن البنك لم ينصح الدول النامية باتباع تلك السياسة ، وذلك بدعوى أنه يصعب إدارتها وأنها لم تعد متوافقة مع البيئة التجارية الدولية الجديدة .

وعموما فإن البنك استمر فى التمسك بضرورة أن يكون التحرير سريعاً ، وعمومياً ، أى لكل الدول بغض النظر عن مراحل تطورها ، وشاملاً وموحداً فى كل القطاعات ، وذلك : (١) بالرغم من تراكم الأدلة على أن هذه الوصفة لم تكن هى التى ساعدت دول شرق آسيا على إحراز النجاح ؛ (٢) وبالرغم من الشواهد على أن التحرير السريع للواردات يؤدى إلى تخفيض ربحية المنشآت المحلية التى تتنافس مع الواردات وقد يؤدى إلى إفلاسها وإلى تراجع التصنيع ؛ (٣) وبالرغم مما سبق أن أشرنا

إليه ـــ نقلاً عن تقرير الدول الأقل نمواً ٢٠٠٤ ـــ من أن معظم هذه الدول قد فتحت نظامها التجارى إلى حد لا يختلف كثيراً عن النظم التجارية للدول مرتفعة الدخل الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[1] ، ومع ذلك كانت معدلات أدائها بائسة ؛ (٤) وبالرغم مما يمليه المنطق الاقتصادى من أن درجة استفادة الصناعات المختلفة من تحرير التجارة تعتمد على درجة النضج التى بلغتها كل صناعة داخل الدولة الواحدة ، وأن الصناعات التى لم تزل فى مرحلة النشوء والارتقاء قد تكون واعدة ولكن يلزمها بعض الحماية لبعض الوقت حتى تصبح مؤهلة لمواجهة المنافسة الخارجية ، وأن التحرير المتسرع قد يلحق الضرر بها ؛ ومن ثم فهناك حاجة حقيقية إلى التدرج والانتقائية فى تحرير التجارة[2] .

ولهذه الاعتبارات فقد وَصَفتُ شهادات البنك الدولى بشأن سياسات توافق واشنطون بأنها شهادات مجروحة . فهى مجروحة بالانحياز العقائدى المسبق لاقتصاد السوق الحر (أصولية السوق) وللنظام الرأسمالى وللعولمة الليبرالية . وقد ظهر هذا الانحياز عندما رفض البنك النتائج التى توصل إليها أحد أقسامه بشأن التدخل على نطاق واسع فى عمل الأسواق فى كوريا الجنوبية من أجل دفع عملية التصنيع ، كما شهدت على ذلك أليس أمسدين ، حسبما أشرت فيما سبق . كما تأكد تعصب البنك لأصولية السوق فى الصدام الذى وقع بين إدارة البنك وجوزيف استجلتز بشأن أسلوب علاج الأزمة الآسيوية ، والذى ترتب عليه فصل استجلتز من وظيفته بالبنك . كما يؤكد الموقف المسبق من جانب البنك لصالح توافق واشنطون انسحابه من

(1) OECD.

(٢) للمزيد حول أهمية التدرج والانتقائية فى تحرير التجارة ، راجع :

S. Lall, "Governments and industrialization " , op.cit., p. 26; S. Dhanani, Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness," Vol. 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta, 2000 (www.unido.org), p. 13.

وأنظر أيضا :

M. Shafaeddin, Is industrial policy relevant in the 21st century, " a paper presented to the Arab Planning Institute International Conference, Beirut, 20-21 March 2006 .

مشروع سابرين عندما رأى أن نتائجه لا تتمشى مع انحيازه المسبق ، وذلك حسبما أشرنا من قبل . وهذه الاستشهادات محكومة بالطبع بما نمى إلى علمى من تصرفات للبنك الدولى من هذا النوع . وفى الغالب أن هناك ما يخفى علىَّ فى هذا الشأن . وربما كان ما خفى أعظم ، كما يقال .

غير أن الموقف المبدئى للبنك بشأن الأثر الحميد لتحرير التجارة على الكفاءة والنمو والفقر يجب أن يتعرض للتغيير تحت تأثير عدد من الدراسات التى أجراها مؤخراً . فقد ظهر فى عدد من الدراسات التى نشرها البنك خلال ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٦ أن تحقق الأثر الحميد لتحرير التجارة يقتضى أن يقترن تحرير التجارة بإصلاحات وسياسات تكميلية فى عدد من المجالات غير التجارية ، وأن النصح بتحرير التجارة يجب أن يعتمد على ما إذا كانت هناك تشوهات فى المؤسسات غير المتصلة بالتجارة وعلى درجة هذه التشوهات ، وكذلك على الإمكانية المتاحة لإزالة هذه التشوهات . فهذا ما انتهت إليه دراسة تشانج وكالتانى ولؤيزا (٢٠٠٥) ، والتى تتوافق مع دراسة بولاكى (٢٠٠٤) و فروينـد ، وكذلك مع دراسة بيرى وأولاريجا (٢٠٠٦)[1] .

لقد أظهرت دراسة بولاكى وفروينـد أن ثمة دلائل قوية على أن الانفتاح التجارى له أثر إيجابى على النمو الاقتصادى فقط فى تلك الدول التى لا تفرض قيوداً متشددة على أسواق العمل (بحيث تتوافر المرونة اللازمة لانتقال العمالة من قطاع إلى آخر) وعلى حرية دخول المنشآت إلى الصناعات المختلفة وكذلك حرية خروجها منها . أما حيثما تفرض مثل هذه القيود المتشددة فإن الانفتاح التجارى قد لا يحفز

(1) R. Chang, L. Kaltani and N. Loayza, Openness can be good for growth: The role of policy complemenatrities, W.B. Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank, 2005; B. Bolaky and C. Freund, Trade, regulation, and growth, W.B. Policy Research Working Paper. No. 3255, The World Bank, 2004; G. Perry and M. Olarreaga, Trade liberalization, inequality, and poverty reduction in Latin America " , paper presented at ABCDE (Annual World Bank Conference on Development Economics), S. Petersburg, Jan. 2006 (www. Worldbank.org).

النمو ، بل أنه قد يعوق النمو ، إما لأن التجارة تتوسع فى اتجاهات غير صائبة نظراً للاختلالات السعرية ، وإما لأن تحرير التجارة يدمر الصناعة الوطنية[1]. والنصيحة التى تقدم بناءً على ذلك هى ضرورة التوسع فى الانفتاح بتحرير سوق العمل وإزالة القيود على دخول وخروج المنشآت .

وتوصلت دراسة تشانج وكالتانى ولؤيزا إلى أن الأثر الإنمائى للانفتاح (بمعنى تحرير التجارة ومقيسًا بنسبة التجارة إلى ن.م.أ) إيجابى ويعتد به اقتصاديا فى المتوسط ، ولكن هذا الأثر يزداد قوة فى حالة ما إذا اقترن الانفتاح بعدد من الإصلاحات التكميلية التى تشمل : ١ــ تحسين التعليم ؛ ٢ــ تعميق القطاع المالى (بما يرفع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ن.م.أ) ؛ ٣ــ الاستقرار الاقتصادى (خفض التضخم) ؛ ٤ــ تحسين البنية الأساسية ؛ ٥ــ تحسين الحكم ؛ ٦ــ مرونة سوق العمل ؛ ٧ــ تسهيل حركة الدخول والخروج للمنشآت . وعلى ذلك فإن الوضع الناتج فى أعقاب تحرير التجارة سوف يختلف باختلاف الدول ؛ ومدار الأمر فى ذلك هو مجموعة العوامل المشار إليها حالاً والتى ترتبط بهيكل الاقتصاد وحالة المؤسسات[2] . وتنتهى هذه الدراسة إلى التوصية برفض منهج "سياسة واحدة لكل الدول"[3]، وذلك فيما يتعلق بتحرير التجارة ، وإلى أن ثمة حاجة إلى تصميم حزم مختلفة من السياسات تتناسب مع ظروف كل دولة .

وفى دراسة بيرى وأولاريجا حول أثر تحرير التجارة على التفاوت فى توزيع الدخول وعلى الفقر فى أمريكا اللاتينية والكاريبى فى أواخر الثمانينات وأوائل

---

(1) Bolaky and Freund, ibid, pp. 22-23.

(٢) Change, Kaltani and Loayza, op.cit., p. 4 . لاحظ أنه لم يثبت تأثير معنوى إحصائيًا للمرونة فى خروج المنشآت على النمو فى حالة تحرير التجارة (الأثر التفاعلى بين مرونة خروج المنشآت وبين تحرير التجارة) ؛ نفس المرجع ، ص ٢٣ . وهذا ما لوحظ أيضاً فى دراسة بيرى وأولاريجا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ . أيضاً لم يظهر تأثير معنوى للأثر التفاعلى بين التضخم وتحرير التجارة على النمو الاقتصادى فى الدراسة الأولى (ص ٢٣) .

(3) One-size fits all approach.

التسعينات ، لوحظ أن تحرير التجارة قد اقترن بازدياد الفوارق فى توزيع الأجور وكذلك فى توزيع الدخول . وأظهرت القياسات الايكونومترية أن أثر تحرير التجارة على الفقر (بدلالة زيادة متوسط الدخل فى أفقر خمس من السكان) كان إيجابياً ولكن غير معنوى إحصائياً فى ٥ من ٧ معادلات مقدرة . وأكدت توصيات الدراسة على أهمية السياسات المكملة لتحرر التجارة ، شاملة التعليم ، وإمكانية الحصول على الائتمان ، والتأمين ، ومرونة دخول وخروج المنشآت ، ومرونة أسواق العمل ، وإمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية والمعونات الفنية بواسطة فقراء المزارعين . لكن بعض هذه المتغيرات لم يظهر أصلاً فى القياسات الايكونومتريه (مثل إمكانية الحصول على الائتمان والتأمين وخدمات البنية الأساسية والمعونات لفقراء المزارعين) . كما أن بعض المتغيرات المذكورة لم يثبت لها تأثير معنوى إحصائياً فى المعادلة الشاملة التى ضمت كل المتغيرات (مثل الأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى سوق العمل ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى خروج المنشآت من السوق ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والتعليم) . ولم يظهر فى تلك المعادلة أثر معنوى على الفقر إلا لأربعة متغيرات هى مستوى دخل الفرد والتعليم والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والمرونة فى دخول المنشآت إلى السوق ، والأثر التفاعلى بين تحرير التجارة والحكم .

لاحظ أن الأثر المباشر لتحرير التجارة على الفقر لم يكن معنويا فى المعادلة الشاملة ، كما أنه ـــ كما سبق ذكره ـــ لم يكن معنويا فى ٥ من ٧ معادلات أظهرت الدراسة نتائجها[1] . وبالرغم من اعتقاد مؤلفى تلك الدراسة بأن تحرير التجارة يؤدى إلى تخفيض الفقر ، سواء أكانت اللامساواة فى الأجور أو الدخول تتجه إلى التزايد أم إلى التناقص ، استناداً إلى أن تحرير التجارة يخفض من كلفة سلة استهلاك الفقراء ويزيد من فرص تشغيلهم[2] ، فإن الدراسة لم تذكر الأثر السلبى المحتمل للواردات الأرخص ـــ الغذائية وغير الغذائية ـــ على مستوى دخول صغار المنتجين

(1) G. Perry and M. Olarreaga, op.cit., pp. 35-36.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

الزراعيين وغير الزراعيين ، وعلى حالة التشغيل فى منشآتهم . وعموما فإن النتيجة التى تخلص إليها الدراسة هى أن أثر تحرير التجارة فى تخفيض الفقر واللامساواة يكون حميداً عندما تنفذ سياسات فى مجالات أخرى غير التجارة تزيد من فرص الفقراء فى الحصول على مهارات أعلى وأصول إنتاجية أخرى ، وذلك فى الوقت الذى يجرى فيه تحرير التجارة .

وأياً ما كان التأثير المحتمل لهذه النتائج على موقف البنك الدولى من قضية تحرير التجارة ، فإننى أرى أن لهذه النتائج دلالات مهمة تعزز التصور الذى قدمته فيما سبق بشأن العلاقة بين تحرير التجارة والنمو وتحقيق أهداف تخفيض الفقر وغيرها من أهداف الألفية . فالمعنى المستفاد من الدراسات التى استعرضتها أن تحرير التجارة وحده لا يكفى لحفز النمو وخفض الفقر واللامساواة ، وأن ثمة اصلاحات مطلوبة فى عدد كبير من المجالات . وبتجميع الإصلاحات التكميلية نجد لدينا القائمة التالية:

١ - إصلاح القطاع المالى (لتوفير التمويل للقطاع الخاص وللفقراء) ، مع برامج خاصة لتيسير حصول صغار المنتجين والفقراء على الائتمان بتكلفة يمكن لهم تحملها .
٢ - تحسين رأس المال البشرى (تعليم ـــ تدريب ـــ تطوير المهارات ، وتوفير الخدمات الصحية) .
٣ - توفير بنية أساسية أفضل (طرق ـــ اتصالات .. الخ) .
٤ - توافر أسواق تعمل بكفاءة فى مجال التأمين، مع تسهيل فرص الحصول على الخدمات التأمينية (لتقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الدخل) .
٥ - تحرير الأسواق ، لاسيما إزالة القيود على انتقال العمالة وعلى فصل العمال من وظائفهم ، وتوفير مؤسسات تخفض من تكلفة البحث عن عمل والبحث عن العمالة المناسبة ، وإزالة القيود على دخول المنشآت إلى الصناعات وخروجها منها .
٦ - توفير المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين .
٧ - الحكم الرشيد .

ونضيف لهذه القائمة النتيجة التى توصلت إليهـا دراسـة كالـدرون ولـؤيزا وشميت ـــ هابل ، وهى أن أثر الانفتاح التجارى على النمو يقرب مـن الـصفر فى الدول التى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد ، بينما يتجه هذا الأثر إلى التزايد مع تزايد الدخل ، ويصل هذا الأثر إلى أقصى مستوى عند مستويات الدخل العليـا . بعبـارة أخرى ، فإن أثر تحرير التجارة على النمو يتوقف على مستوى التطور الكلى للدولـة (مقيسا بمتوسط دخل الفرد)[1] .

إن هذه القائمة من الإصلاحات التكميلية ، وهذه النتيجة التى تربط فائدة تحرير التجارة بمستوى التطور الكلى للدولة ، تؤكدان ما حاولت الاستدلال على صحته فى الأجزاء السابقة من هذه الورقة ، وخلاصته :

> أن الاستفادة من تحرير التجارة هى نتيجة للنمـو والتنميـة ، وليست شرطاً مسبقاً لهما . فقائمة الإصلاحات المطلوبـة والعلاقـة المذكورة بين أثر تحرير التجارة ومستوى دخل الفرد تعنى فى الواقع أنه يلزم تحقيق مستوى مرتفع نسبياً من التقدم الاقتصادى والسياسى حتى يكون لتحرير التجارة فى بلد من البلدان أثر محـسوس علـى النمـو الاقتصادى والفقر واللامساواة . بعبارة أخرى ، فإن تحرير التجارة قبل تحقيق هذا المستوى من التقدم يعتبر سابقاً لأوانه ، وقد يـضر بـالنمو ويزيد الفقر واللامساواة .

(1) C. Calderon, N. Loayze and K. Schmidt-Hebbel, External conditions and growth performance, Central Bank of Chile, Working paper, no. 292, 2004.

والدراسة مشار إليها فى Chang, Kaltani and Loayza, op.cit., p. 7.